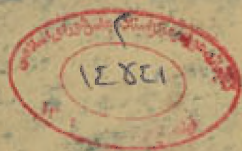


پازدید شد  
۱۳۸۲

۱-  
بازدید



۸۹۵-۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب و دایع المیزه جلد ۱	شماره ثبت کتاب
مؤلف شیخ صدری لهرانی (نور محمد بن محمد امین)	۸۵۳۸۶
موضوع	۱۱۸۶۴
شماره قفسه	
۹۱۳۶	

کتابخانه مجلس شورای ملی

۹۱۳۶



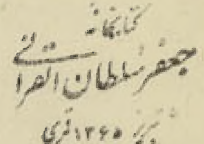
بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷

بازرسی شد  
۲۶









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله تعالى وبحمده عز وجل الذي جعل العقل حقيقته المقدر بان حاله العجز جلاله في هوته العظمى  
فمن الكائنات في انبياءه الذي اقتدى به في الشرب والمعاد بكل واحد انبياءه ونشره في شانه بعد المحاولات  
صلى الله عليه وسلم في عدم تناهيه في شرب الكحول في قاف صغره وفتاخره في علمه وحسنه في عجزه  
ما هو من وادروسه بديده وعلوه في الامن في اختياره وارادته في العلم بالباطن والارادة في هيبته في قوته  
اشد العارفين بحجده انه سر بديده ورفيع درجات الفقه عليه السلام فعلمهم حكمة دينه وشريعته وقسطه  
والسلام على افضل ربه محمد المصطفى صلى الله عليه واله وسلم والعصوين عز عزهما ما بعد هذا الكتاب والفرقة  
بعون الله جل جلاله وكيف عهد الاسرار اسرارها وحمى من فتن الفقهه شريفا وطوارها عجيدها  
اندرت والاراء الفقه والدروس ويكشف دجى التليس بالشرقات الشمس سرقات طلائعها واعتصم  
الغواميس وبعده عن قريضا تراقدت اركانها لتكليس محيدين الله تعالى بحكمه وانتهى من الباطن بحجبه  
وليعصيه بصيرة وارشاد ويغريه منى الطالب غابة المارد قوامه في غابة الاحكام ودرسه بذكره شرارى  
الاسلام بشبهه الثابتة برحى الاوهام والظنون والله مقيم قوته ولو كره الكافرون **فان الظاهر** الكتاب  
ما يكتبه الكاتب وهو الاقان ولا معنى له سواء لم يوجع جميع المعاني **الظاهر** ليس جامع للموارد فلهذا  
عرب وكتب حياء النافذة فاهوا باعتبار الاحكام المانع من ان ينزع عليها وكلما كتب القريضا فلهذا اعتبار  
الحافضة وصورة ما فيها من الخروج منها مع الرجوع الى الاقان لا يصح اطلاق الكتب عليه **الكلي** لا يطلق  
على مطلق الجامع والظاهر على ما في القريضا الاجتماع واسترطع عدم التقيد بالبحث في هذا الحكم ولا  
الظاهر وصورة ما في الصياح والتقدير ايقنا ان كان على هذا الوجه فهو الاقان لا امر ولا المقدور ومن كتب العقل  
وبعد انظر معنى قوله كسب على نفسه الرحمة فانها بالسنة النبوية تعالى بحيث لا يكون والحاد والخصيف اذ باليحد الم  
ايقنا فان لم ينزله لاسد وجهه وصورة الطهارة **الظاهر** ان كان هذا والادناس الظاهرة والنزاهة في الزود  
الطاهرة حتى صفة غريبة منزهة عن تعبير صحتها كاهل الى السكن فان لم يرد من عدم الحركة والاحكام فلهذا

۵۵

[illegible]

الْأَعْيَانُ

٧. المَعْرِفَةُ مِنْ مَعْرِ



















ليس متبنا على شيء من الوجهين بل انما هو موافق للمعادن الغريبة فان الهيئة لا اشتقاقا كما قد علم على  
الناشئ بالاشتقاق وليس الا في ذى المادة الاصلية والاصناف بين خلتها لا اشتقاقا وعدم ترتيب  
الاشرفا لشرفه وشرقته وان لم يشرف والناشئ حقيقة وان لم يخترق قال اصدقم الغنى بحدى الى الخلق احسن  
ينبغي ان لا يجهل ان لا ان يجهل ويظهر منها ان بعض الخلق عند الاطلاق ايضا لا يقدم من الخلق في  
نفسه وفي شرفه الثام والعين الغيرة الجارية من الواقت او البيرة الثالثة اظهر كما في المقنع والمهندبة  
لعدم صدق الجريان لغز وعرفا فلا يسلما شيق من عبارات الاصحاب ويحتمل ان يكون دوام الشيع اقرارا  
منها فلا وجه لما في الرقي في المسائل من قولها في الجارية والتحليف بشمولها لقضايا حقيقة غير  
انتهى فيها ولا ان الشبهة انما المراد ان من مراد الا اصحاب هذه العبارة حيث انهم يعبرون  
في الاصطلاح من هؤلاء الاساطين غير المتقنة والتدريب وهذا لا يتأتى عدم صدق الجارية عليها ما عدا ما  
قد عرفت بشمولها وان المتقنة من الاخرة فيقولون ان العام هو المادة وسيرها واقتناعا ما انما  
وكيف كان عدم جريان احكام المحققين عند جمهور المتأخرين في المادة او ان يكون ما كان من الاوضاع كما في  
في الاستعام وانما ذكر في التطوير عدم حصول الطهارة بزال التغير من قبله في شدة التغير في شدة  
القواعد قال بقيد السيلان يخرج الحيوان المأكدة فانها في المراكمة والشر في الحقيقة والتهذيب المأكدة  
من وجهها اسم الجارية هو الظاهر من عبارات الاصحاب غير الدراك والذخيرة والبالا ولعل اعتبارا  
الشيء كذا في المردود من حرازها عنها فلا وجه انما كانت في المراكمة الجارية لها اعتبارا في الحقيقة  
انتهى فظهر في بعض شروح الشرايع والاعمال السبل التي دعاهم الى ذلك في انهم من المعنى الذي تلبت  
به الاعتقاد لا يصدق الجارية الا مع تحقق الجريان وليس الاحتياط ولا في كلام الاصحاب ولا غيرهم ما صحق  
الدعي بل بما يشعر قوامه في نظير الجارية انما يظهر كثرة الماء الجارية عليه من افعال غير زوال التغير وما في  
الاخبار من الماء الجارية غير الجارية والعدو والدم يتوقفا منها الى الحلال كما يظهر من بعض عبارات  
الجارية ما يفتق من الجريان ومن هنا خرج بعض المتأخرين كما فاضل المحتسب وغيره باعتبار السيلان في الجارية  
لا وقع من الشبهة الثالثة ومن يتقدم ذكرنا النابع غير البير يقدى اولم يتقدم ولعلنا اخبره بغيرهم المياهي  
والحقن وما والبر مع استظهاره من العيون ونحوها لا يدخل في الحقن ولا ماء البير انما الثالث فليس صدق الام  
واما القول بان المادة فلم يبق الا دخولها في الجارية ولا يكون ذلك الا بالترام ان الجارية هي النابع من البير  
القدى منها ومنه ان هذا الحقن لم يقع في الجرح بل في الاماكن الاكثر والنجاسة ما في من اربعة من جرحه في الجارية  
ما ذكره كما يظهر في الجارية ماء الحمام ونحوه كما صرح الحقن او يترجم من قولها تحت اسم البير كما يشهد في  
الجارية ليس اولى من ان يترجم في الجارية بل هو اولى في التحقيق في ادخالها في الجارية لانها في الجارية في الجارية  
كان لها حكم الجارية وان لم تزل في الاسم انتهى وغيره للفتن بها في انهم من المعنى الذي تلبت

مولف للفتن الخبيث على ان القصور انما هو اربعة العقبات هذا الحق في هذه الكلمة ولما كانا حينا ان المناظر في  
اما صور الاشكال على المادة معصية من تزيين وفيها ومنه يظهر ما في قوله وليس الا في الجارية فان الجارية  
قد يتبادر منها قبلها بها شعرها من لا يدل الا على انما ما يخص من الجارية وانما هو من جميع افرادها فلا  
به غير ما ان المقسم من صدر هذه المقالة والجارية في كلاهما انهم من السائل كان الحقن في غير هذا  
الفاقد للمادة مع ومنه يظهر عدم اشعاره في الاخبار وظهر اعتبار السيلان من البعض لا يتأتى كونه في  
طريقه لا اصحاب ومنها قوله وعينان هذا الحقن لم يقع من الجميع فان الاستقامة ليست حصرية في الجرح  
حصل البعض كما في غير ما يقرر من الجارية فالمادة الا من المراكمة كما في استكشاف مرادها في حيث  
ان هذا الحقن بعض اهل الحقن العرب والفتن في استعمال اللفظ لا يكون الا للاصطلاح عليها ولتعارض الحقن  
في الحقيقة فاختص من البعض واستعمال الجارية في فاقه الجريان والركن في السائل لا في مادة مع مخالفة  
كانه جرحا لا حقن فغيره وظهر من هذا ايضا فان الحكم على هذا الذي للمادة ولا الحقن من السائل يكون  
غير السائل في حكم السائل لا يفتقر لخصيص احداهما بالذكر واما في الاحكام فغيره لانه الاحكام  
والا كان فلما ومن العيب قوله كما يظهر من قول الحقن ولحقن بها والحام يدل على خلاف ما مر من حيث  
كيف في التسمية الجارية به مجرد الاشتراك في الحكم فلو كان المراكمة في المادة كما والحام من الجارية  
ذاتا ومشاركة في الحكم كان اللام المقادير كما والحام لا ادخال فيه والسكون مع الحقن في الجارية  
الحام من اقرى الشاهد على عدم الجارية ومنها قوله ولا يترجم الى فان الالتزام بجريان احكام البير العيون  
ملا لا ينجح في تقديم عليه فغيره وهو ما التمس من الحقن العرب والفتن من حيث ما ينجح العقل وقال بعض  
في تفسير الجارية وهو السائل في مادة لا التام مع معطى وانما السائل خلافا في الاول صحيحا في الثاني  
وقال جرحا جرحا من جعل النافع مع حكما يحكم الجارية مع حصول الماء في اقسام الثلثة فيكون وصفه الجارية في  
الجريان بالاصطلاح عليه وعينان الغلبة لا يجب مخالفة العرب والفتن في مقام حصول اقسامها وانما  
الاصطلاح عليه فحين ان عبارات كثير من تقدم على الجملة في المقنع والمكيوط والسيرة والغنية والقر  
والحكمة وشرع الجمل والمعتبر واكثر كتب العلامة والدرر وس طاهرة ملاحظة عن انهم واستدلوا على  
وضع الخطه ومنه الجارية في اعتبار السيلان فلو حفظ واما ما ذكر من النابع غير البير عند بعض  
فلم يعلم من الحقن في الجارية في حكم البير وهو ظاهر الحقن حكم بعدم نظير البير في حقن الماء  
النابع من المياهي وانما وجهه كاشف الثام اظهر الاحتياط في الحقن كما في التهذيب في افعال التقليل  
النابع وطوره بالترجم وعدم افعال الكثير منه بل في محتاج الكرامة من الحجج ان النابع المراكمة عند الفقهاء  
حكم المراكمة في الاقسام فادخل هذا القسم في الجارية بشبهه كما انهم من قوله في البير وانما البير المراكمة  
فانما لا يكون غير جرحا اختصا من ادلة احكام الجارية عنها ولا في السائل فلم يثبت حكم لذي المادة هو اعتبار



جري ما ينفرد انتهى وقيل للنفرد ما يقع في غير الموضع منها فلهذا ان العلة لا وجوب فان الشهادة جعلت  
 للاطلاق فكل الامم مع انهم موضع لخصر من السائل ولم يترجم ان العلة لا وجوب من العلة العرف والنفرد  
 ان مقتضى العلم لا يفرق بينه وبينها فلهذا وجب ان يكون المقام مقام حصر لا مقام مرجح للتعظيم لا ما يقع حيث  
 ان التعظيم انما هو بحسب الحاجة والعرف من ان الحكم من غير الاحتياج الى اعتبار تلك حجة والبيان ان  
 المتأخرين بعد ما علموا ان الاعتصام انما هو لا اشتغال على المادة فلا في حكمه والكره وان للنفرد احكاما  
 ولو على سبيل التدبير لا يحضر عندهم ما يختلف به الحكم في ذلك فلا يجوز له ان يزاد فيتم رابع ويجب عليه الحصر  
 الثالث وتسمية جميع اقسام ذى المادة جارية باظهار وجهه فكل مقام مقام الحصر موجب لتقليل الاقسام  
 ومنها فكل ما جاز ان الاصطلاح اه فقد عرف عدم اشعار ما ذكره تبعاً لما مرجح المقدم ففصل  
 الدلالة ولا اشعار عن انهم جاز ذكره ولا في الاستدلال لان كل بعد لا اطلاع على كنه المتن استقر ان  
 الان شذوذ على عدم اعتبار فعلية السيل في الاعتصام لا يخرج مجال الاعتصام من الجارية ما شذوذ  
 وفيه وثيقاً وله ما اذا ذكر ان ما يسيطر انما هو لا اشتغال عند الاحتجاب في هذا الحكم وان كان من غير  
 خلاف الاجماع والاعتقاد واعتبرت في المقصود وشروطها وهي للنفرد خلافاً من الغريب ما استظهر  
 في الجملة فان كلامه في التعريف في خلافاً ما حسب اليه حيث قال طريق تبيين التقليل انما يخص بعض  
 يلحق عليه كمن ما وورد قال في ذلك لان الجارية لا يقبل الحاشية والنفوذ متعلق فيطرح في كل  
 فرق بين ان يكون الجارية ناعياً من غير ان يجرى اليها ويعلق به عند وقال في ذلك لا يطرح الا ان يرد عليه  
 من ما وهذا اشبه بالذهب لان التابع يعجز عن ان يكون له ان يرد بالتابع ما يوصل من رتبة لا  
 ان يكون ناعياً من الامم فهو موصوفاً بانتهى فان قوله فان اراد مرجح في ابطال ما احتج به كلام الشيخ من  
 ذى المادة مع البيع في تحت مع ان عدم الاعتصام بالمقام لا يرد على الحكم الذي ما في المقصود فثبت  
 مكان من الوهم لما يستضيح انما لا يثبت وبالمجمل ان الجارية لا فائدة من اقسام المراكدة قطعاً  
 مرجح من ذلك المحقق حيث قال ان الجارية لا يخرج من اقسام المراكدة يعجز عن الكثرة اتفاقاً مع  
 اليه فثبت خلافاً للتابع انتهى فكله للمتابع الخ لا يشارك من اقسام الجارية ولا يقال هذا المراكدة  
 الا كما خرج من كلامه في الجارية عند وادخل في المراكدة والعجز هو لا وكيف لا يتصور من هذا  
 فانياً استقامت عن ذلك ولم لا يخلو من هذا الخ كما خطا في الشهادة ولم يرد ان يكون  
 ما يمنع من تصديقه ولقد اجابوا العلامة الطائفة في قوله فان مقتضى الاحتصان من الجارية عند  
 الاحتصان وهو ما شهد به بالاطمين وانهم عند مقتضى العرف واللغة في المصطلح بعد ما حل  
 لمقتضى التابع للملك الجارية بالتعلق بالمادة وانما يتجوز اليها فان كانت الجارية تحت السائل في بيع  
 قلنا ان مقتضى التابع والتابع غير المراكدة مع جارية دخل في الجارية وكان ظاهر مطلقاً العرف

بشهادته

ملكه انتهى فان شمول ادلة الجارية له في بيعه فلهذا وجب العرف في استعمال الطائر لا يصير بشمول الملك  
 وقال في موضع اخر منه وفي التامر في رشحاً في ان افران احدها شرت حكم المراكدة لا يخلو فيه  
 لا في الجارية فانما السائل من بيع لا يطلق التابع وفيه مع اشتراط السيلان في الجارية  
 اشتغال شرت حكمه وان اخرج هذا انتهى وبالمجمل فاستفاد من الادلة ان السيلان لا يدخل في  
 وهذا اخرج محققين من بيع على ما سيطر انما هو لا اشتغال وظاهر الاخبار انما هو لا اشتغال  
 الاشتغال فيه ظاهرة في ان الملاك كون الجارية مقتضى طبيعة الماء ولا يكون الا بالاشتغال على  
 المادة بحسب اصل المقتضى فان تعقب كل رشحاً في المادة بمقتضى مقتضى خلقه هذا  
 الماء كالملاك ما يتغير في النبات والحيوان المقتضى للنفرد والحق في المادة العينية كالملاك والنفرد  
 كونه ناعياً للاعتصام واعتبار كون المخرج بقوة ايضا لا وجوبه وانما الملاك كونه لوجه وطبيع جارية  
 لتشمك الادلة لا اشتغال على المادة ايضا لا يمان كون كل قال في التتم في مقابلته ان  
 الماء جارية لم يعجز الملاكات وفسر بانما السائل على الارض بالبيع من قبها من المادة وبطريق  
 والشهد في القياس التوري في انما السائل مطم وهو معناه اللغوي وليس مناط الحكم بالاقتضا  
 وصاحباً لرونق المسالك كمن في تأخره على انما السائل في المراكدة او حقيقة غير ذلك  
 فان في كلامهم قسم المراكدة والمبر والاول لا يشمل التابع ويصدق عليه وان كان لا على  
 نحو ما ذكره ففقيهه كلك والثاني لم ينعى معروف والحق فيه يقال ان الدليل ووجوده في  
 ظاهر النفرد والنفوذ في فقهين ما ذكر انتهى وفي هذا الكلام شهادة على جميع ما حققناه فان شملت على  
 فاما انظر بانما لم يرد ما حققنا ظهر في كثير من الكلمات ففي بعض شرويع الشرايع وحل في الجارية  
 لما يخرج رشحاً ووجوهان يشدان من اعتبار البيع في الجارية كما يظهر من كلامهم فثبت ان  
 في مع صدق ان الجارية لا يخرج من اقسام المراكدة يعجز عن الكثرة اتفاقاً مع ما قد بين في  
 رما ان ما بينهما فاعتبر كمن ينفرد وهو ما بين في من الماء وكما علق وكان في ذلك لا يخرج  
 فيرد المراكدة بالبيع المخرج من عين كانه المصالح ومن القاموس والجحج وهو ما يشبهه المراكدة  
 كمن قد ينفرد بالبيع ليس كل بل هو في الحقيقة كالعرف للانسان ومن الخيل في العين يعلم ان  
 انما السائل اسم للعرق والمراكدة جارية لا يتجوز في اجماع في اصدورها ما قليل وان  
 عاصي انما وان رتبة كالعرق ويجوز في خلال الجارية يستعمل اشياء هذا في المراكدة شملت في  
 المراكدة فينتج في الثالثة المراكدة الجارية فلهذا كونه جارية في المراكدة في ذلك بين النفوذ  
 وفيه ولعله هو الذي استقر عرفنا الان بالبيع ومن صدق اسم الجارية ومنع عدم صدق اسم  
 سمي على اخره في الصحاح من ان مقتضى المخرج على ان لو سلم ان مثله لا يسمى ناعياً من بيع اعتبار البيع







قال لا انفصال ابتداء الاول فلا من حيث فساد و الحاصل قد مر الى حيث ان انفصال الماء القليل الذي ينشأ  
الحضم يكسب كسفا قطعيا عن الماء القليل لا بالاجتماع في ثائرة من النجاسة في حدة ثائرة الماء القليل  
وهو دونه عند استسقاء التغير بل انما هو عدم الكثرة فحينئذ يكون المراد ان الماء معتصم ولا انفصال  
ان كثر الماء ليس يكسب فالحاصل في الرواية ما هو معناه من مثل الغدير المعلوم اعتصامه بالكثره كما يشعر به اعتبار  
ثقلته بل بغيره فوضوح الحال ان الرواية في مقام إعطاء الضابط فلا ملازم الا اجماله وقد عرفت ان هذا المعنى  
ان الماء في حدة ثائرة في الانفصال وانما المقصود ان الاعتصام لا يزيل الا التغير من غير ان يكون في  
مقام بيان العاصم فهو ضابط لان انفصال في الماء الكثرة المعهودة بين الرقيق والاصحاح لا يخفى واما ما يوجب  
خالد الفاظ وهو انما يوجب ما بعد فساد الماء بمرور الرجل ويحضر في حبه المنيّة والجيفة الحاصل المنيّة  
تغير رقيق وطهر فلا تشرب منه ولا تتوضأ وان لم يتغير رقيق وطهر فتوضأ وتشرب فظهر المراد عنهما  
والظن ان كثره الماء كان امرضا فاعادة عندئذ كثره الماء كحالها فظهر المتعارفين من الغدير  
تلا السبلاد فاما وانما كان السبلان جهة وقوع النجاسة مثلا فاحاط به ان مثل هذا الماء لا ينفصل بغير الماء  
بل انما ينفصل بالتغير كما يوضح عند الامر بالوضوء من الجانب الاخر في رواية اخرى وكثر الماء المثل في كثره  
او وضع في الاخر لا من اجل موضع شهاب من عند ترويضه من مكان واظهر لا من اجل موضع شهاب  
هذا المثل الحديث ثم يرى بعد طرق في الطريقين كما قبل خلق الله الماء طهر لا يجتمع شي الا ما قبلت اياه  
منه وبغيره فاما يمكن ان يقرب به الاستدلال بان الظهور معني البلوغ في الطهارة وانما كثر الماء بغيره  
عدم التاثر من النجاسة بالطهارة في الماء من الشدة بمثابة لا يزل الا في الماء في النجاسة فلو كان لا يجتمع شي  
او في ان الظهور وانما معني الظهور ان حيلة لا يجتمع شي صهي في ان في حدة ثائرة وجعل لكل خلقه كمالا  
يرشد اليه فلو لم يخلق الله الخلق معناه ان الماء المخل عليه هذا الخلق وجعل لكل خلقه معناه ان الماء  
في عدم الانفصال التماسا لا بغيره عليه والحواس ما من الوجه للول فظهر ملاحظتنا ان عدم الانفصال  
المستعمل في الماء لغو وانما كانت النجاسة الطهارة معقولة في غير ان تزل هذا الظاهر خلاف لما في التمسك  
واما ان الوجه الثاني فبان فساد على مذهب المستدل العرف فسادا معقولا وانما هو عقول في ظاهر ذلك  
على صفة ظاهرة في فساده لا في علمه في غير ما مر فلا بد من تزل على ان الماء خلق بحيث يعتصم بالكثره  
غلا في سائر الاجسام فاعتصم به غير ما ذكر في هذه الرواية والظهور في ما يوجب ان ظهور فيما ذكر في  
فاستدلنا لا بد الا ان الماء خلق بحيث لا ينفصل فاعلم كثره الماء كحال النجاسة بل هو كمال الماء  
اما في السبلاد من المادة الا من غير وجه التقدير من جنس الاصل خلق معتصما وهذا وجه اخر بعيد وهذا وجه  
بعد هذا اقول في النظر في حكاية انما هو كثره الماء كحالها في الرواية وغيره فاستدل ما مر فانه الماء الذي لا يجتمع شي وقال  
كثره هذا جعل الماء بحيث ينفصل استلزام الانفصال وجعل التغير فانيا في انفصال القليل ونجس ما مر من ان عقول

وإلى المقام

وإنما المقام الثالث فاستدلوا بعدا أصلا بالأخبار والاجماع قالوا أخبارنا ما دل على عدم نفيته الحارمي كقول  
أبي الحسن عليه السلام بغيري عند الماء الحار به لا ينجي حتى وزعم عالم الإسلام في الماء الحار جرح  
بالجفنة والعذرة والدم بريقه، ويشرب وليس ينجي شيئا لم ينفع لغيره ولو نذر منه ومن الفضل في  
أصلوا حكمه فتدل على ما جاز لا ينجي شيئا والكتاب فيها أن هذه الأخبار ما نأخذ على الحار من  
إلا ضمان من حيث أنك هذا أهم من أن يكون الجواز لا أن لا الضمان فهو عاصم في عرض الكثرة وإن  
كثيرا لا يضر الفضل ما جرح في المادة من نفي الاتصال والاكتفاء بل هو الصحيح كذا على التقديرين  
جاء الحار في هذا لا لاقتصاص وإنما في الحكم لا الاتصال على المادة وفيها العزلان ما هو الحار من الماء  
يقرب من الماء في الاشتراك لغيره لا يضر حتى يتركه من نفيته والجواز الحار في أصل  
الحلقة لا في غير ظاهره مع ذلك فثبت نفيته لغيره من نفيته ما يلحقه من الظاهر المعصم في  
الحام وإن لم يكن ذلك محصل الخلق لكن يكون مبالغا في جعل الناس في هذه المنزلة الحار في الماء والماء الحار  
بالعرض وما حقه ظاهر ما قبل ما يخصصه من جرح أن الماء الحار من نفيته الحار حتى إذا علم خلاف ذلك  
على اشتراط طبع المادة العذرة في ماء الحام ولو ضيق في المنايا كذا لأن مقتضى التنزيل لا يوجب نفيته  
فتم تركيل أن ماء الحام بعد تقييده بالكرية تأمل من نفيته الحار في المشتبه المطلوب بغير خلاف ظاهره  
اللفظ وعلى اشتراط الكثرة في ماء الحام لا يوجب نفيته لغيره في هذا التنزيل بل لا يوجب نفيته  
الكرية فيه بخلافه قال الكر من نفيته الحار في الانصاف على الرواية بناء على اعتبار الكثرة في ماء الحام على تباين  
الماء في قوله الماء والظن منه تدرجا في رفع القدر من الماء في بعض النسخة قال الماء والكر  
كثير من ماء الحار استقر القدر من المواقف فيه فحصل التنزيل للرفع من الماء في استقر النسخة  
مواقف أنما استقر الكلام مسوقا لبيان حكم الحار في حيث اعتبارا لكثرة غيره وعدم احتجاف من نفيته  
أخره فكذا كونه في طوره فثبت في الجوانب وهذا لا ينافي كون الأثرية الأصل أوسع منه في الفرض فكون الماء الحار  
من نفيته الحار في الاقتضاء بالمادة لا ينافي الاختلاف في عدم اعتبار الكثرة في الحار حتى لا يقتضاه الماء  
لا ينافي الاختلاف في عدم اعتبار الكثرة في الحار في اعتبارها في ماء الحام فخصف التنزيل الاشتراك  
مع كون التنزيل في طول ما هو من نفيته لا التوازي في حق الموقوف على الأصل أولا عللا وإن عطف التنزيل على  
أن مقتضى التنزيل الاشتراك في الحكم وما التوازي وكذا ترى أن اشتراط نفيته في الأصل في الوجود  
برعاية الصلة بناء على أنه من نفيته بناء على ما التواء المعين المحل في مكان من حيث أنه لا يقتضي  
مع قطع النظر عن حكم الشارع ولا يفرق بين الرادع والاصل وإن لم يكن مستخلا على المادة في الاستقراء ولا يضر  
خلاف الاجماع والاعتبار غير مقصود من هذه الرواية وفي الأخبار صحة محمد بن أسعيل بن زياد ما لا يضر وأما  
شقي الآن فيغير من جملة فثبت حتى يذهب إلى راجح دليل العلم أن الرواية لا تعقل الأصل الحكم وهو

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ



















١٠ على الله في الشوق إلى الأسباب التي هي في الدنيا  
إشارة إلى غير ذلك من الحقائق والأسرار

والانصاف











ادالكع الوشوخان الاصعدم  
حصو الطيارة

في الماء

ب. للمعبرين على أن يكونوا من جنس واحد







الصغير لصدق عدم غلبة لون الماء عليها والحقيق ان الاستفادة من الاخبار على ما مر من عدم غلبة  
 بين غلبة المادني غلبة الغاية وان كانا طهورا الوصف الاصل وهذا لا يتم الا على ما حققنا ان  
 كاشف ومع انتفاء ما عدم ظهوره وتغيره يستكشف الغرض بالحقيق ومن الغرض انما هو انتفاء  
 بناء على ان الغرض لا يغير لما هي مما سال من التغير مع ان الزم هذا القول عدم اعتبار انما هو التغير  
 الحاصل بالغايسة الثانية في مقام التطهر حيث ان الماطل في طهارة المتغير انما هو الماطل بالحقيق  
 الماطلة في التغير لا يتغير بالحقيق بل يكون مؤثرا في التغير سواي المتغير بالظاهر في عدم الاعتدال  
 به وكون وجوده كعدم فلا يما من الزم انما بان الظاهر في تغيره واثبات وهذا هو الاستناد  
 بالنسبة الى المتغيرين ما بان لا لهما اعتبار في كون ان يكون لانهما من ثبات الانزاع في الادوية  
 بها الاب ونسبتها الى جميع اولاده سواء وان شئت قلت ان الغاية عرض واحد شخصي  
 الموضوع ولها فلتان منزع من امرين كالاول والثاني من غير ان يكون في كلا منهما مستقلة  
 واستحالة اجتماع الطلوع على المعلوم في الشيء من الديويا وتكون هذه العلمية ليست على حقيقة  
 لعدم كون معلوما هو حروا وان شئت قلت ان في الجسم غلبتين فلا ينفك كون الموضوع في الحقيقة  
 لا اختصاصه بالاعراض المتأصلة وان شئت قلت ان الموضوع متعدد بالا اعتبار بقدر العرف  
 صريح فلهذا العرف من انهما وجهان في الحقيقة من حيث ثباته والضعف في الماء فلهذا  
 الماء من حيث ملاقاته لثابتية والعلة وانما على تغير الموضوع ولا يغفل اختلافه باختلاف  
 تاف الموضوع في العلة نوع فباعتبار الواقع فلو توقف فباعتبار على تأثير العلة لم تقدم النتيجة  
 الان هذا هو الغرض العلمية والحقيقة ليس الا دخل الشيء في التراجع فكانه واسطر في العرف بل  
 هو هو العلم ان الواسطة في المعروف من حقيقة الموضوع هو الموضوع في الحقيقة في الحقيقة  
 الجسم الملاقة للبرق مثلا فاما الماء الشخص الملاقة انما هي لاطلاق هذا العرفان عليه فاذا انطبق  
 صواب ان امر كلا في الدم حوصلة في غايته اخرى من هذه الحقيقة لان اختلاف الواسطة في العرف  
 اخرى عن اختلاف الموضوع ولا صفات بين غلبة الملاقات وكون الملاقة في حيث هو موضوع  
 فيختلف الموضوع باختلاف العلة ولا صير فيه وما مر نظرا في قوله ولا دخل فيها من غير ان المناط  
 في اعتبار زوال الغاية الثانية لا ينفك عما لا ينفك من ريب وهذا لا يجمع انما طلة التأثير بالمتغير ولا  
 فيكون ان تأثر الماء المتغير بالغايسة في الحقيقة اخرى لا يفرق على العرف انما يتغير في العدم  
 الكمال المتغير المتصل بالحقاق القليل في التاثر بالملاقات وانما اعتبار التغير بعلة التاثر لا في العرف  
 انما في تغير الماء بطريق اخر وهو في موضع فيه غايته في انما هو الماء او يكون اقل من حصة  
 صفها فلهذا هو الغاية في السبيل الى الحكم بطهارة اذ لا يجمع وجود صفته في الحقيقة الملاقة في

فلا بد ان يكون  
 الموضوع من حيث

في التغير بالمتغير  
 وكونه كاشف  
 لا في الحقيقة

فكون

فكون نجما ولا مثالا الا ما قلنا لعدم بقاؤه بين الغاية حين ظهور صفتها كما هو المفروض في  
 بقية تأثيرها في الماء فلهذا لم يمتنع الماء من حين وقوعها فيه وكما علمنا وانما يتغير بها صفته  
 الموجودة الطارية وهو الذي وان بدلية متغيرا كونه حدوث التغير حين وجوده العين في  
 مع ضاحه في فخر ان لا يبدل له بالاستدلال اما الاول فلان التغير لا يستند الى الحقيقة الا انما  
 حال ملاقاتها الماء فكل من لم يمتنع احد في الحقيقة الماء المتغير بالاعتدال في الحقيقة قبله نسبة وانفصلت عنه  
 فان التغير الحاصل بعد لا تفعل وانما بان هذا في الحقيقة الا انه ليس ضاها بالضرورة الا انما هو  
 لا بد ان يكون علة تامة في التغير فان اختلاف المياه في الافعال يوجب الاختلاف في الحكم في  
 في المتغير وتاثير الغايات في التاثير فانما المتغير حصول التغير في الملاقات لعدم الصفات  
 الا اذا كان كذا واما الثاني فلان التغير في العرف حاصل من الملاقات وانما امتنا لكون التغير  
 لكون الطاهر زمان منفصل كما صرح به المستدل بغيره عدم وجوده وتأثيرها في الماء فان هذا  
 التغير انما هو اتصال بين الطهارة في الماء وانتشارها في غيره بحيث يعيد في العرف كذا وانما هو  
 فلهذا الحقيقة في تغير الماء وانما في العرف هذا هو من اختلاف تغيره فاصل الاستدلال في هذا هو  
 التغير انما يتاح حال اختلاف الطهارة الماء فان لا لانه لا يمكن تغييره في لون الطين فلا يمكن الانتفاء  
 والتغير بعد التغير لان التغير انما يؤثر من عدمه ولا من حين غيره وظهره وهذا قول فضل  
 العرف بالفضل السابغ انما هو في الماء طاهر امر تدبر بها حتى استند لان حجره بليل الدم فلهذا  
 امر فلا سبيل الى الحكم في الحقيقة كما هو ظاهر مع انه لو كان المتغير حال الماء قبل ملاقاته لكانت الحقيقة  
 لا تفرقها انما يكون متغيرا قطعا ثم تغير بها واستند التغير في التاثير قبلها اليها كما هو الحال في  
 احد الطهارة التامة فلهذا انما هو في الحقيقة في نظرها في الماء المتغير قبل عروض الطهارة وهو في الماء  
 المرفوع من ليس ما يتغير من الساقيل من الدم فيكون طاهرا ولو قبل ان طهارة لعدم كون الحرة العرف  
 حرة الدم خاصته والمعتبر في التغير كونه متغيرا في الحقيقة فلهذا سياتي ان المتغير يكون التغير سببا  
 فان الحصة ام لا فان حصة من الحكم بالظاهرة فلهذا لا بد من دليل على عدم اتصال الماء المتكدر  
 انما لا يجمع له من غير انما التغير لا استنادا كون هذا القليل مؤثرا ولا هو به كاستبعاد كون كثير  
 المسلوب الصفات في عروض فعل المناط عند التاثير في الماء فلهذا يعتبر الحقيقة في الحقيقة لا استنادا  
 الطابع كما كان اصل الحقيقة في الاحيان فلهذا لا لاجل الاستدلال في بيان الحكم في الموضوع بناء على  
 الى البيان فانه في غيره ما يتاثر في العرف والتميز في الحقيقة حيث ان الاستفادة منها انما هي في الحقيقة  
 الحقيقة في التغير على الحقيقة على التغير والمفروض ان الحقيقة في العرف لا سلطان لها على التغير  
 الا انما يكونها في العرف الا ان لا يعللها في الحقيقة علة فلهذا لم يزل هذا من الحكم التاثير

صحة التغير







فيما يراه احبارهم ان المناط في ما يراه المتغير انها هي ايشل عليه من الاستيلاء فان الماحول لا يتغير  
العام لا ان الماحول بل فقط المتغير هذا الماحول والماحول ان المتغير بالمتغير والاستيلاء  
وحصول مطلق من حيث الحرية ونقيضه للشيء من الاعم والاحتمال مع حصول مطلق  
لكن المتغيرين فاما في الفعل بالمتغير من حيث الاشتغال على العام والاحتمال فبذلك  
التي هي اعم من عدم المتغير ولما كان لا فعل من حيث المتغير من حيث هو لحيث لا يتغير  
لما اعتقاد نقيضه لا ما هو احض وهو الاستيلاء من حيث الكثرة فلهذا في المتغير انما  
احض من استيلاء ما على الماء من حيث المتغير من عدم الاستيلاء فلا يتغير  
اما في اعتقاد الحكم المنوط وجوده بالخاص بنقيض العام الذي هو احض في نقيض الخاص ضرورة  
ان عملية الخاص حكم من حيث الخصوصية يستلزم عليه نقيضه الذي هو عام لعدمه فالحكم  
عدمه من عدم العام فانه في انا من وجوده الخاص فاما في عدم الفعل بالمتغير الماء المستلزم  
لعدم استيلاء المتغير الذي هو احض من عدم المتغير فليما لم يأت في نقيضه من عدمه  
الرواية في النقيض من بعد ذلك من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
البرج من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
فرق في طريق استكشافه من ان يكون هو المتغير والعقد من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
المتغير على انما الحكم بالانفعال في الواقع على التقدير اما الاول فلان الموضوع لا فعل انما  
الماء حيث انه يتغير بالملاقات والاستيلاء انما احض من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
قبل الرابع بل انما في حصول الطهارة بما هو لا هو لا يكون المتغير خونا في العيون وكوثر  
لحكم فزوال الحكم من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
في الانفعال بالملاقات ما ما يتغير من غيره في الاشتغال على العام وحيث علمنا بان الربا لا يتغير  
الا في مقام نقيض العام فلا محال انهم في طهارة الحكم لا يتغير بل لا محالة الا جعل الصابط لا يتغير  
الكثرة الاستصمام بها في المتغير فالمعنى ان الكثرة ما تكون عاصمة عن الانفعال ما كانت العيون  
ما يتغير من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
مقتضا للثبات وسنا طاهر وهو اوجه الصار فلهذا من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
شعري لا يوجب الطهارة حيث ان بقاء الموضوع هنا معلوم وعدم الرابع معروض ومن ثم ان  
الحكم بالمتغير حيث ان الاستصمام يتغير في الحكم مع بقاء الانفعال وهو اوجه الصار حيث ان  
في غير معلوم لا من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
كالملاقات في حد ذاته حيث انها ما اذا ثبت دام ولم يتغير الا الرابع الموضوع المتغير

الموت

خبر

في فعل الانفعال من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
الفاعل الماحول له ولهذا يعرف بالثبات ولا يستعمل ما من الماحول من عدمه من عدمه من عدمه  
المتغير ليس من المطرات فليس هذا التثنية في الموضوع ونظر ذلك الاختلاف بالتحقيق  
الشيء في ذاته فلهذا في قوله حتى ظهرت فان التثنية في انا طهارة الحكم بغير الماحول بالثبات والعلو وولت  
الامر بها يستلزم التثنية في الموضوع لان الموضوع على التحقيق انا هو الحيف بمقدار الدم فذكر القارة  
نقيرج بالموضوع ونقيرج لا طهارة الحكم بغير بان الدم وسلاطة كقولهم انما الماحول على التثنية  
في القارة في قوله حتى ظهرت في الماحول كقولهم انما طهارة ما لم يحدث وهو انما يقع في القارة  
الحيف من حيث الحديث في الماحول كقولهم انما طهارة ما لم يحدث وهو انما يقع في القارة  
يعمل به الاشر من قبله من اشتبه عليه الامر واختلط عليه استصمامه بها لا اجماع المتغير  
له بالثبات الواجب والماء في انشاء الصلوة بغيره فزعم ان المناط في كل مورد يعول على طبق الماحول  
انما هو الوجه الثاني والثالث التثنية في الموضوع كقولهم انما طهارة ما لم يحدث وهو انما يقع في القارة  
ليس جديا بالضرورة وانما يتغير به التثنية لو كان الموضوع هو الماحول ضرورة استواء الحكم بالثبات  
ولم يتغير ان المناط هو الماحول لا التثنية في الماحول وانما يكون هذا وحده سابق معلوم  
وقد حققنا في الاصول ان الذي يعول عليه عند الاعتقاد واستنادنا اخبارنا الاستصمام وطهارة  
السنة العالم وطهارة من انما هو قاعدة الاعتقاد وهو الماحول بالاستصمام لا ما هو الماحول  
في هذه المسألة من القول على الوجه السابق فان هذا عندنا اصحابنا في المنكرات بل عند حقيقة العلم  
ايتم هذه حلز العقل فيما يتغير على استكشاف الاستيلاء بالمتغير اما الثاني فهو استكشاف النقيض  
فقد عرفت ما في هذا من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
جميع ما ذكرنا في غير هذا من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
مرامره ولهذا اوردنا عليه ما يقضي من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
الصحة مع انما لا ملاحا الذي لا كما دليهم ما قال بل هو في الصلاح لا حاج ولا يمكن ان يكون  
وانما ذهبوا ما حرم من المحققين من المذهب في الماحول كما لا يخفى على من قال في اطرار كذا  
وما يترجم من الماحول بالثبات فلهذا في الاوصاف فتدبر مع المتغير قد عرفت ما فيه فان العيون  
الوصف لهم من المتغير الخلق نعم لا يشل الخلق من حيث المتغير من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
الصدق لا يرام في ابطال النقيض في صلوب الصحة الذي من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
في غير هذا الماحول من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه من عدمه  
يحكم بغيره استواء بغيره نعم لو ذهب المتغير بعد الحكم بحصول النقيض لم يذهب النقيض استواء بانها







في بيان ما لا يعبر عنه

ما خرد في العزائم بالضرورة فالاعتبار ليس ناظر الى التغير المجاورة قطعاً حيث يقتضي إطلاق  
الاجزاء والحال كناية عن مطلق التغير ولو بالضرورة مثل مصير من يبيع ملأ البرد سيج لا يخبث  
شيء ان تغير مبيع او طهر وعينه الا ان الحكم منها ومن غيرها وفي الاستثناء مما لا خلاف ان  
كل شيء فان الباطن المتبادر الى كونه في الاذهان المنتشرة من قبل القائل هذا جيب الماء او النور  
حصوله للملاقات ولذا لم يحتمل احد في مفهومه اذا كان الماء وقد ذكر لا يخبث حتى حصل  
الانفعال للتعليق بمجاورة النجاسة انتهى وقيل ما عرفت من اجمال الاخبار من هذه الجهة حيث  
انها معقولة على بيان حال الكثرة ومقدورها في ملة العصرة والبيان الكثرة لا التماثل  
التغير وهذا الكلام لا يتوهم منه ان التغير بالمجاورة نشأ عن الانفعال حيث انما يتوهم من  
مقتضاها والعرف من ان الكلام صحيح في ان من قبل الما في الاطلاق من جهة لا يتوهم فيها كون  
النجاسة موصية لان من العلوم ان الملاقات شرط في التاثير وهو يتغير في المقام ولا محال في  
كون التغير في المقام الملاقات في كون شرطاً موصلاً لا في الفاعل الى المحل حيث ان من قبل  
في الشرطين ان تايثر النجاسة من قف على الملاقات والاخر بين المعصم وغيره لا في وقت التاثير  
هنا على امرنا لم وهو ان يلزم المعاصم لان النجاسة لا بشرط تايثرها في المقام ما يشترط به غيره  
وهو الملاقات بل يتوقف على التغير والما عرفت ان الاستثناء مما لا يلاق الماء وهو النجاسة  
صحيحة على ما حققنا الا انما ما تقتضيه لما في عليه من كون التغير تام المناط فان اعتبار الملاقات  
على هذا الوجه لا يجبر له وما يحتمل من ظهور العبارة في ذلك الماهو المكون في الاذهان  
لان توقف تايثر النجاسة على الملاقات والحال من المصيريات كمن الشان في تعيين ما سبق  
الكلام لاجله فان قيل مقتضى ان من شأنه لا ناظر الحكم بالتغير وحده ما وجد في كونه  
في العرف لم يتوهم عليه ان المتبادر منه اعتبار الملاقات في غير هذا المقام حيث ان هذا المقام  
مستقل في عرف من ما هو المكون ولا يقول ان يكون احدهما ما خرد في الاخر في غير عليه وكذا  
قوله تبدل الملاقات بالتغير في المقام وان معناه والكلام ان الكثير انما ذكر النجاسة فيه  
مطلوب ولا يجبر الملاقات هنا فانه لا يفتقر بان المكون في ذهن المنتشرة اعتبار الملاقات في  
يكفي ما حققنا ان تغير الشيء لا يفتقر في الملاقات عرفاً والنجاسة لا خصوصية لها  
الكلام فاقم فافترى من ان اعتبار الملاقات في غير من هذه الاخبار لا وجه له الا ما حققنا في  
المنتهى من ان التغير انما يقتضي التغير في النجاسة بشرط الملاقات وهذا كما ان  
مطلوباً مسكناً معهوداً وانما كان الاشكال في مقام العصرة فظهر مما عرفت ان لا فرق بين التغير في  
المائل لوصف النجاسة وبين التغير في المائل لم يكن في النجاسة من هذا الوصف اصل لم ينج

كلوا صغراً لما بالحققة فانه موزع للنجاسة مع ان الاصل ليس له من الحقيقة وكان هذا في  
لها بالقلت فما التغير في الصفة فان التغير من مطلق اللون الذي هو اعم من الاصناف  
ولا وجه لتغيره من الاصل كمن باعتبار مبدء السؤال وهو الحقيقة من غير انما يوجب  
من النجاسة من الطهارة عملاً لا الاصل مع قصور الاول لتباين الوصفين المختلفين في الاطلاق  
فاناه طاهر ما حققنا ولعلك تتوهم ان هذا التزام بكفاية التغير بالخاصية في الانفعال  
مع انه خلاف ما يستفاد من الاخبار فان هذا هو من التغير في الحقيقة ليس بالخاصية  
ولا بالانتشار بل تغير في الصفة في الحقيقة ولكن فرق بين الخاصية التي لا تفتقر الى  
بين هذا النوع من التغير بالخاصية لغيره بالمال فليسا كل واحد من جميع ما حققنا وجعلنا  
تقوى الحاضر في استنباط النجاسة على احد وصفه ويظهر من اعتبار التقدير فيما عرفت  
وما شاعرها من التغير لخصائص الاستيلاء كما عرفت مفصلاً وخرج بهذا في الاعتبار على  
اهل العلم عليه قال وكذا في غير استيلاء النجاسة على احد وصفه لان قال في القول بـ  
هذا فانه من هذا اهل العلم كما فتر استدلالاً بـ ايات الباب ثم قال لان فكل واحد وصف  
النجاسة على الماء بل على غيره عليه وقهرها الخاصية الطهارة انتهى وكذا التمسيد في البيان  
الماء اذا كان مثلاً على ما بين من ظهور التبرك في كفاية التقدير وقدرت ذهاباً لا يترتب  
وقطع في التحقيق من بل يظهر من انما الاحمال الشك فيه وان لم يعلم عند اهل الفن الا  
مخبر لنا في صابة المقام مع ان عدم الجزم في الواضح انهم من الجزم وليس من انفسهم  
لا يفتقر على المتعبد في طهارة العلماء وليس في الايمان من البدعيات الذي يقع الرصيد  
ساجد ومخبر من ان كونه من هذا ايق ان قطع به متاخر والا معاصم من خلاف  
بينهم فهذا الباب وجزم به في المناهج ايضا واختاره في الجواهر والفاضل الشريفي  
مع الحار جلالته وهو كمن التغير كما شفا فالجزم لوضوح امره جازع مع ان الاصل  
لقد عرفت وهذا يدل على فائز موضع الحكم بل يظهر من هذا المقام والذهب فيقال في النجاسة  
والباطن من الماء لا يفتقر شيء ما يفتقر في غير من ذات الانفس السالمة فيموت فيه ولا ينجس  
من الخاصات لان يغلب عليه تغير لونه او طهر او ينجس ولا يكون الا مع قلة الماء  
جزمه وكثرة النجاسة انتهى وهذا كما ترى من غير خلاف في الاعتراف ودفع النجاسة بالكثرة  
وفي الدرر من الجعق واجب بالبرهان بصرها بالادوات الشك في اعتبارها في الحقيقة  
لما وظهر من ذهابهم الى اخرناه وبالجملة فاستدل من البدعيات ويظهر من ان  
الانجاسة عدم انفعال الماء باستيلاء المتنجس في اوصافه الغير الكسبية في النجاسة على اوصاف

شأنه



المتغير وهو تلك اجاعا واما المعروف من نسبة القول فكيف في حكم وصف الطبيعة فاستدلوا  
 حصاره عليه فخط في مسئلة تغيير المضاف والاطرف الى الطبيعة الا ان يخلط ما نزل على الكثرة  
 من المياه الطاهرة المطلق ثم ينظر فيه فان صلبه اطلاق اسم الماء وغير احد واصداق  
 لونه او طعمه او رائحته فلا يجوز استعماله لربما وان لم يغير احد واصداق ولا صلبه اطلاق اسم  
 الماء جازا استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة فيه وقال في المسمى والاطرف  
 الى الطبيعة القائلين انهم لا يسمون المياه المطلقة في غير اطلاق الاسم وان لا يغير الاطراف  
 فان يغير غير واحد واصداق الطاهر في الفعل بالغير ولا يكون طهرا هكذا فقلنا هذا هو المعنى  
 فلا فرق بين ما ذكره وما ذكره المسمى مع ان في المسمى بعد ذلك لا يحصل نسبة هذا القول الى  
 والكثير عليه قال لا يغير الكثير باحد واصداق المضاف قال الشيخ غير الكثير وليس يحد لنا الا  
 الطاهرة واصفاً الكثرة بالمتغير ليس لغيره الا بالصفة والمؤثر في التغيير انما هو الثاني لا الاول  
 انتهى وهذا هو المعنى ان المراد من العبارة الاولى غير ما ذكرنا منها ولكن الموجود في السطر الذي بعده  
 لغيره ما حكم به في مقبلا والطريق الى التغير في كثره فانه لا يغير من الماء المطلق الا في الكثرة  
 سبب لعدم الاضطرار من الملاحة وقدره من المضاف فاستلزمه ان يكون مؤثرا في تغييره وهو السبب  
 ولا يمكن الاشارة الى عين محتملة فوجب الجزم بطهارة المسمى في كل هذا فلا يخلو في المسمى  
 عدم دلالة طهارة ما نسب اليه وفي التغير يظهر بالقول ان المطلق فانه لا يغيره ولا يغيره  
 لا يسلبه الاطلاق ولا يغير احد واصداق المسمى وهذا مطابق لما ذكره وقوله في قوله تعالى  
 في المسمى ناش عن عدم الخبرة وقصور الباع فان رتبة في دياره التغير حال افضل باقية  
 الى المسمى فهو بالصفة المية منزلة الحق للشرح وانها منت بين الحق والشرح بعد من اعتر  
 هو من تراتبه في مراتب ومنازعه الناس من ان لا يترامى في معنى عابدة كونه انما  
 نشأ من عدم الخبرة وقلة التدبر وكيف كان فالعلم ان المراد بالتغير التغير في الطبيعة  
 يحصل ان يكون غير الاوصاف بل ان السلب لاطلاق فانه انما يفتقره عابدا والمعتد الاول  
 بالمجمل فانه في المسئلة بل لا يترامى من عدم التاثير فيحصل القطع في ارجاع جميع الاحكام  
 عليه جازمين بر من غير كبر مع ان يكتفي فيه بعدم الدليل على ذلك العام بعد التغير في  
 هذا الدليل سبباً لسبب الطبيعة في حيث هو كل فان المتغير لا يغير من حيث الذات واستقام  
 من الرواية ان السبب ما يؤثر في التغير اذا استوى عليه في صفاته التاثيرية من حيث هو  
 حكم التغير بالصفات الغير المكتسبة من الخاصة واما التغير بها فلا اشكال في حكم التغير بالخاصة  
 وقوله في هذا الاصل الا اختلاف في اطلاقهم عدم تاثير التغير المتغير ناش من قلة التدبر في الاطلاق

الفائدة

فان علم ان هذا التغير من المتغير في حكم التغير بالخاصة ويرتد الى هذا امر متبادر  
 عدم الاعتداد بهذا التغير من التغير في احوالهم على التغير على عدم تاثير التغير بالخاصة وانما  
 الاصلية ومرتبة من جهة الطبيعة مع ان التغير من هذا التغير في غير ذلك والعكس واما المسمى في  
 تغير الماء المتغير بالصفة الفاعلة في قوله في التغير ولولم يكن التغير بالمتغير من جهة الطبيعة  
 من والى التغير من جهة الطبيعة وان لم يغير دور في دور في التغير في الوجود ان هذا الوجود لم يتغير  
 بالخاصة وان كان المسمى عدم اجتماع احوال الطاهر والتاثير في التغير فليس هذا ما ذكره في التغير  
 في قوله في التغير من جهة الطبيعة مع ان مشترك بين صورتها التغير وعدمه فيلزم ان لا يظهر المتغير  
 بالقول الكثر بعد من الوجه الرابع الاضطرار الى هو واضح الفاعل واما اطلاقهم القول في التغير  
 ونحوه فيغير بالمخالفات المتغير كما لا يخفى على المتتبع ومنها اطلاقهم القول بتجاسة ما هو الباطن  
 او ما يجمع التغير او الملاقات والظن بما عطا القول باعتباره فتتبع وقد يستدل به بان اطلاق  
 تلك جميع الماء واما بلائها بعض اجزاءه فاذ غير تمام تغير الجزاء الملاقي بالصفة نفسها  
 تغير الباقي ليس الا بزيادة التغير من التغير ما هو متغير بواسطة المتغير ولو كان التغير  
 بالمتغير لزم ان يمتنع التغير بالجزء والملاحة وهو يجمع اجاعا ثم ان الاعتبار ما هو عدم الفرق  
 بين سائر التغير الى اجزاء الماء حال وجوده عين الخاصة في الماء وسلبه التغير بعد اجزاءها  
 فلو اخرجت الطبيعة ثم سري التغير كان كالسري وهي غير لوجه المتغير في التغير وهو التغير  
 الى الطبيعة في الصور من بعد اجزاءه قياس لا يقل من المتغير من الاول ان الساطع التغير بالخاصة  
 والتغير المتغير ليس لغيره الا بالصفة وهذا افضل بعضهم بين ما كانت العين في التغير في  
 ورثتها حيث انه يصدق في الاول التغير بالخاصة عن فاعلة التاثير والثاني التغير في الحقيقة  
 الصور بر من حيث الا المتغير قال والاخرى في نظري ان معنى حصل التغير في الماوي والكثير مع  
 استناد التغير الى الخاصية التي يتغير بها المتغير من الماء والا فلا دور في التغير انما قال في  
 كلامه ولعله الى ذلك يرجع ما اطلب فيه الطاهر من الطبيعة انما كان بواسطة التغير في  
 ما اذا كان يكون المتغير وطهر من غير التغير بالصفات اصلية الا ان كلامه لا يترامى في  
 التغير بالمتغير وطهر اذا كان ما اكتسبه الطبيعة قال في كلامه في كلامه في كلامه في كلامه  
 الساب قد لست رايت العبارة في طبيعة الماء بغير احد واصداق ذلك وهذا هو العلم والاطراف  
 الراجح الى العلم بيقين التغير في هذا العلم فانما دخل فيه ودخل غيره ايضا في تقديره  
 فادع فان العام المختص بغيره الباقي كما ذكر في محله انتهى وحصل عليه ان الساطع التغير بالخاصة  
 سواء كان المختص هو الطبيعة او المتغير المستند واصداق الى الطبيعة وليس بغيره المختص دخل في



































لا الأجزاء الملازمة للظاهر بغيره والافتعال بغيره لا أجزاء التي يلزمها الافتعال بالكلية  
 وكذا القول في بقية الأجزاء ولا في افتعال القليل بالمتابع قبل النسخة كانه دفع النسخة  
 بغيرها وان لم يمتزج به فكذلك بعدا لان حمل عدم قولها النسخة انما هو بصيرورة المتابعين ما وجها  
 بالافتعال وهو بعينه ثم في المتنازع لان الوحدة والمقتضى لوقوعها في الاشتراج لغو صحتها  
 لكن لا بهننا من كون المادة كذا بدون ما في الموضع وكذا القول في نظا هذه المسئلة ومنه ان  
 يكون ما في الضمير في الكثير المظاهر فان ظهر بغيره الماسة ولا فرق بين واسع الراس وضيقه  
 وبين ما عرفت من ان خطا بين مسئلة العذرين المتنازعين وبينها ولم يمتزج ان اعتبار الاشتراج  
 الممتدة في تيربل في غيرها البتة انما هو مع اختلاف في السطرين فلا ينافي الاكفاء ويجوز الاتصال  
 الشاوي ثم في كثير الشبه في المذكرى والمحقق في المعبر حيث اعتبر الاشتراج في العذرين على  
 البتة فبين ان في هذا الكلام وجهان من الضعف منها تخصيصه في تير بالمتبع بما يعتبر الاشتراج  
 وقد عرفت ما فيها من وجه من جعل الشبه في موافق له مع ان اعتبار الاشتراج حتى في المتنازع  
 متبوعا في العلل متبوعا حيث لا يعتبر الا مع علو المطر ومنها استناد اختلاف المذكرى الى العلل متبوعا  
 عرفت في علو استدل به على عدم اعتبار الاشتراج فان ما حوز من الشيخ عليه وهو قد  
 اخذ من مضمون الشقي والعلل متبوعا ان هو الذي استدل به على عدم اعتبار الاشتراج متبوعا  
 السطرين اعتبارا مستقلا فزاد على الاتصال مع علو المطر كسيرة كما تقدم وذلك في حق عدم  
 الدليل المتقدم الاكفاء بالافتعال مع الاختلاف لعدم اتحاد المالكين في فتم ومنها ما ذكر في  
 الدليل المذكور وجعله متبوعا وهو قوله لان الأجزاء الملازمة للظاهر التي فان لم يظهر بالدليل  
 المذكور لان يحصل ما افاده في المنتهى ان الاتحاد المحقق في فرع الماخلة وهي سحابة فالخطا في  
 العريض وهو محصل بغيره لا اتصال مع استواء السطرين وبشبهه على ذلك ان حاصله يستعمل في  
 بغيره الاتصال في مقام الدفع مع انما يقع في الاتحاد ووزن المعلوم ان الوحدة العربية لا تقتض  
 بالنسخة والظاهرة فلا يقال ان تخالف الحال في تحقق الاتحاد وعدمه بالافتعال مع الاشتراج  
 في حقها العذري المتصل بالآخر وطائفة وحاصل في المرض ان الجزء الملازمة للظاهر بغيره الملازمة  
 انظر مطر من الماء فيظهر بالمياه الاتصال لكثير المظاهر وكذا البقية وهذا لو لم يدل كفاية الاتصال  
 مع اختلاف السطرين والذي في المنتهى ما يدل على الاكفاء بالافتعال مع الاستواء فكيف يكون متبوعا  
 مع ان لا يكون من له محصل لان نظير الماء يكون كغيره قطعاً وعليه حمل الحديث الماء فيظهر  
 بغيره انزجار الملازمة لا يكفي في نظير من الماء ايضا فكيف الماء مطر لا يدل على طائفة الأجزاء  
 الملازمة بغيره الملازمة بل من المعلوم عدم تأثير الخلافات وحدها في ذلك لوقوع لظهور الماء بالاعتقال

في طائفة

كما هو الحال في غيره ولا سيما في افتعال التكليل بالملاقات والالهي مشكوك فيه انما يستفاد من  
 وتكليل نظير ما في الأجزاء الملازمة بالافتعال بالكلية لا يقتض لرب ان الجزء الملازمة ليس كذا  
 الدليل لا يقتض بهذا الجزء استواء مع المالكين ان المالكين لا يقتض ان يكون تكليل طرلا لجزء الملازمة  
 به ولو لم يقتض التكليل الا طرلا من حصر المناط في اتحاد المالكين فاستدود هو حصول الوحدة  
 الصرا في حقها وقدرها في الكون مع ما عرفت في واضح الفا ومنه الغريب ما في المدارك حيث  
 نسب الى جميع المتكثرة الاكفاء ببلخ بجميع العذرين كرايع اختلافنا السطرين في حق السطرين وقد عرفت  
 انها من غير اعتبار متكررة العال في اعتصام السطرين وغير ذلك من غير ما يتأمل ولو ما من جهة طائفة  
 او غير ذلك في نفس المتبوع فيكون مظهر ما دام اطلاق الاسم عليه انما بالضرورة فان الموضع انما هو  
 ظاهر وهو من غير اعتبار من المظهر في ما بالحق وهو صند الحار في ما كان من غير اعتبار في طائفة  
 النسخة والمقتضى اجابا فتم ثبت العرفه تكليل الموضع كفاية لا استنباطا ووقع الخلاف في العقل  
 والجمله في الماء حال سائر الاصل في الاصل غير الافتعال ولا ينافي الاعتصام بالكلية في  
 كعدم صلاح بعض الجسام للافتعال بل بكونه الاولان والثالث من خارج عن الاصل فيغيره في ما  
 الدليل المذكور ان الاصل في كل شيء الافتعال ملاقات النسخة عليها في غير بيان حيث ان من المظهر  
 التي ليس في الاصل ومنه فان الثالث من جهة مقدار وقدر النسخة من اذاعة غير ما في حدها عدم  
 الاشياء بالافتعال ما من جهة الثاني استقامت جسم خاص للافتعال ما من جهة الثالث في غير  
 وما في غير شي موجودا اما الاول فلم يقع النزاع فيه لوضوح ان تأثير الخطا في تخصيصها على ما يستفاد  
 ادلتها واختلاف لا يقتض غير معقول واما الثالث في الاصل في الافتعال بالضرورة فان كل جسم له  
 افتعال بالخصوص والمطلوب لم يطل سلم في الحكم بالافتعال لجهت عدم الدليل على صوره الدليل ولم يمتزج  
 الاصل في ان الخلق الحكم بغيره اكثر الاصل في ملاقات النسخة حيزا كما وسر كما استقرار الموارد المشقة  
 فان عدم تخصيص الشارع شيئا بالافتعال دليل عدم الاختصاص ولهذا كما في البقية من في السؤال  
 عن الخواصات ولم يكره فيكون من افتعال النسخة بعد العلم بنبيلتها بل انما سئل عن ملاقات شيئا في تلك  
 في طائفة حقه الجواب على ما من حيث استدل بها الشيخ من غير ان يقر في حال الملازمة ما او من غير  
 عليه الشيخ من المناط ملاقات ذلك الجسم من غير ان يقر في الجواب المورد واما الثالث فالثالث في الشرط  
 غير واضح ولا يمتزج عدم انما طرلا في الاكفاء ملاقات متبوعا وما يمتزج من دفع الشك في اعتبارها في  
 في التاثير يستفاد من انما طرلا في الاكفاء ملاقات متبوعا وما يمتزج من دفع الشك في اعتبارها في  
 بالحق في هذا المعبر عنه ان احل العزم باستصحاب العموم والاطلاق على ما حققناه في الاصل  
 بل يتبين ان الاستصحاب بهذا المعنى على غير الجواب وانما يمتزج في غير الجواب ان المعبر به استصحاب







[illegible]

القول بالحيرة مستلزما لدعوى يقين تلك الغائبة في جميع المراتح مما يكون فيها الخطية موروثة فيجب  
والجواب ما يلي من عدم ظهور قائمة فيها الاستظهار كما نرى الغائبة عندنا لطلاق وجعل الخلق  
فيها اذا نظر للاشتراط في سوي الاشياء عندنا لا تتفاوت كما يدل الخلاف في عدم الحيرة في الغائبة  
في الصغرى في القابل المعتمد بغيره من الغائبة في ذلك وقد عرفت ان الحق عدم نقصان الدلائل في  
المعنى فلاحظوا على ما نقلنا من ان اثبات نبذة القليل بالملاقات على وجه العدم عند الحديث  
على بيان امرنا الاول وهو الموضوع في القضية الشرطية التي اعطاناها واذل ذلك كما في المراتب  
منه في زمانها واذل ذلك كما في الانتم في المعتمد الناقصة بالملاقات والحق انتم  
والله ما ندركه على ما ذهب اليه الجانيان وجها من ذلك ان الحق في العدم وضعنا فظاهره ما على  
لعدم وضعه العدم كما هو المذهب بين المتأخرين فان الامام لما دخل على اخص حقيقه وتعرفت  
الحجة كما ذهب اليه مذهب شئ العدم عليها باعتبار ان خلق الحكم على الطبيعة يقتضي حقيقة في  
والا لمكان اثباته على ما ذكره في غيرنا من تعيين الحكم على الاستغناء في ذلك العمل عليه فان كان  
المعتمد الخارج وهو يحتاج الى استبعاد في ذلك فرض شافرا لروا العمل الذي يميز من كلام الحكم  
اذ لا قائمة في الحكم بالنسب على ما في زوايا المياه كما لا يخفى انتهى والقضية ان الامم موضوعة للاقامة  
والدليل على صحة الطبيعة الضرورية وتوفر الطبيعة من حيث هي ولا صفة في اثبات الدلائل على كل وجه  
الحكمة فكان من الوجه ثم قال في الثاني قد استشهد بين العلماء المحققين ان كلمة اذن ادوات الاله لا لا الغائبة  
على العدم وعلى هذا فلو ان الاستدلال وجوبها وان لم يدل عليه من جهة الموضوع الا ان العرض المقادير  
اصح دليل واحد لا شاهد على اقامة العدم ولعلنا اهل تقليد الحكم على الامر الصالح للعلية كما قاله  
اذ اقمنا القسوة على احوالهم كما في حضانة طهرنا والسارقة والناشرة فاقطعوا بيننا وبينهم  
كل كلام للكلمة في الغائبة لا لا الجدل عليه كما في حق الموضوع في القضية الشرطية يستلزم العدم في  
نفس القضية كما في الجدل على انما للصادق وقد اقتضينا ذلك انما انتهى وفيه ان اسقاطه العدم في  
كما قد يكون متفهما معنى الشرط كمن في استفادة العدم كونه الكلام في مقام اعطاء الضابط في  
قوانين الاعصار وما هو التعلق على الصالح للعلية فلا شاعره بالعلية فضلا في الجواز والادوات  
المذكورة انما استفيد لعدم فيها استفادة العلوية اما الاولان فلا واما الشرط واما الاخر فلهذا في  
الموصلة الدالة على اسم الفاعل بمعنى الشرط بقرينة كلمة ما وما لا يرد على الكلام من الغائبة فانما  
ينبغي تعينا الصانع لجميع الجهات وما اقامه من ان الحكم على انما في مقتضى انما لا اله الا الله  
انما هو على ما ذهب من ذهب الى ان العامل فيها الجواز صحيح حيث انزع فيكون الجواز وهو كما في  
لرطة العلوية كمن المداخل في ذلك في غير ما لا قبل الا يكون الشاهد المحض على ان العمل فيكون الجواز























[illegible]

المشغل على الكوا ساعا فان يقال ان كل واحد من الحاضرين مع الشغل على الانفعال فبما الوجه لا ينقل فاما  
عن انما الجميع وانما الشغل بعيدا عن الفكر فكيف يمكن هذا فان كان له فيه يجرى كنهها الى الحاضرين وهو  
وكيف كان ففترج العلامة قد لطارة الكثرة في الكثير وتغير على نفس الفكرى ولا ينع الا على اعتقاده  
مرددة عدم حصول الاتحاد والاتصال في النهاية ولو كان فيه ما هو غير ما هو فان كان على كل واحد  
يطير الكثرة وان كان كل واحد من الما وهو ما كان الا لا اعتنى بالمراسل ففانما يكون للاتصال او لا اعتنى  
فان ما لم يكن مستغنيا في نفسه ما يتغير فيه من الما انتهى وفي الفكرى لو كان الكثرة ما لم يكن الفكرى  
طريق الاستزاج ولا كماله المستزاج ولا اعتبار لبعثه المراد وضيقه ولا كثرية الظاهر ثم بشرط الملك  
الاتزان في وجه الجبر الارب ان يحدد مقدار الما وهو مستبعد الا ان استخرج الطمان فان الاتصال  
مقتضى الاتحاد وكذا كان خدمه اتحادا في الكثرة مع الفكرى في حق غلبان ولا وجه لطارة يجرى  
الاتصال اذ مع الاتحاد لا اعتقاده او اعتقاده وتغير بينه وبين ما اذا اتصل الفكر بالمشغل واستزاج يجرى  
غير من غير ان يلقى فانه ما لم يغير هذا امر الى السالكات فكيف عن انما الما مطلق الاتحاد لا يحصل  
او يخرج الما بالكلية كون هذا مائنا لعلها لا كفاية بالاتصال بالكرات في دليل على الحكم ايضا  
اسمح من مزج على بعض الوجوه فم دليل عليها فغير اخبار بما الهام حيث ان ما في الحاضرين مقتضى  
وليس انما له المادة الا كما يقال الشغل بالكر من المعلوم ان له زائده وحل من تاخر غير يتصور  
بالفعل ولا غير عوا كفاية اتصال في الحاضرين في المادة في الشغل بالكر من الما في هذا الحكم على الجاهل  
فيه ما شرنا اليه ان ما الهام انما من منزلة الحاررى ان لا يجرى فيه عليه بالبحر ان الحكم في الهام  
المتعلق بالكراتين وسياق اخباره في الفكرى بعد اختصاره بالكراتين في الهام وفي الهام  
الكراتين في المادة ينادى ما الهام وغيره لمصلحة الكثرة في الهام في الهام في الهام في الهام  
بالحكم انتهى فلو كان الاطلاق على الصراط متوقفا على بعض وحدة الما من فاسم كنه وهو الاتصال  
المادة واختر الهام بالحكم على التقديرين فاعلموا الكثرة في المادة ولعل كفاية مطلق الاتحاد  
هذا الجميع وان كان البتة الجبر في ان اعتبار لا تنزاج لا ينافي ذلك فانه مجرد في قوله فانه  
كفاية في الشرح الا ان فاضح حيث ان المراد به ان يكون معنى المركز الا من قبل معنى الحاررى كما هو الحال  
المرج وقر العلوم عدم كفاية ذلك لان من هذا الصلابة ما هو صحيح واحد ولو لا دليل الما كفاية  
الحاررى ايضا في ذلك ولكن الطابع قول المتق في منزلة الجميع في الهام من الهام في الهام في الهام  
المراد به على الصلابة ما هو هذا الهام ففان فيه الهام الاطلاق من متاخر في المتاخرين فان  
مراداته العكس احصاها فيهم من عوان الظاهر فاما الحكم ففان يثبت الا مع ما تقرر ففان  
الظاهر المتق في موضع في دفع فانه عوان الظاهر ففان يثبت الهام من متاخر في المتاخرين فان



اعتبار ما لا يتخرج الا من العدم المتين وقد عرفت ان لا يعتبر الا في هذا الموضع كون بعضه العلم بالامر  
الا متراجح والعلم بعينه لا متراجح حيث يقتصر على اعتبار البعض البعض بل اعتبار متراجح  
كل المتين بالمعتمد وهو عند العلماء واضحا لفتا واخر من تلك عدم التناهي بطلان كل ما يمتنع الا  
احدهما ان يكون كونه المتين من حيث الغيب مع انه يستلزم حكما ما يشبه لا يجدان بل يتزعم ما اريد  
انا منقول متجاوز عن عدم اعتدائهم الى ما يقتضيه من انهم متعلقين على الضوابط وان المناط غير قابل  
والكان بالنسبة الى حيز منها خاضعت وهو الفصل المشترك كما انهم متعلقون بالامر او لا يقتضي كل من العلم والامر  
بالاخر وعدم فهمه ان لا يتزعم لما له الواحد قد يفتقر الى ان الكلام في ما ليس بمرتبة وانما انما انتم قد  
احدا الشبهة فاما في المعين فالتفت في المتن في حصول الطائفة بالملكات وفي الشرح قد يفتقر الى ان لا  
ان لا يتزعم في طهر وفيه عليه وعرف كما هو ان بين المتأخرين بل يكتفي بملكات في حصوله لصورته بما بالملكات  
واحد وان لا يفتقر لا يتحقق فيها حقيقة بقدر الحقيقة وعدم الدليل على الحقيقة وكذا لا يقتضي ما جرت له  
الملقات لان ما جرت جميع الاجزاء لا يتحقق باعتبار بعضها من بعض بحكم الاتحاد مع الملقات في حصوله  
اطلاق الملقات في الوقت الذي عليها الاختلاف مع علم المطر على الغير وعدم العلم لا يرى الاخر بالامر  
في كونه كونه بل يعتبر في الحقيقة والمطرا وما اورد وما لا يخرجه من الاول والامر عدم صدق  
الوصف في انما كانه كونه بل يعتبر في الحقيقة وما اورد وما لا يخرجه من الاول والامر عدم صدق  
لنظر من وقع فظهر ما حقتا في عدم بصيرة بهما بالملقات في مله واحد ان يخرجه من الاول والامر عدم صدق  
الا ان الحكم لا بد من رجاء على ما عرفت واعترفت على حال الحقيقة بما يحصل ان مفاد قوله في العلم والامر  
عدم ان كان نظرا لما ولا عزم في ادلة انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
ثبت الاجماع في انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
منه في انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
الا انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
هو العرف حيث ان هذا العرف انما يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
عرفت نعم قد بين ان الحكم لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
اورا وانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
ما حصل لعرف حيث انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
هذه الصفة لا يفتقر الى انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
او انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
الحكم الرضوي بالضرورة في طهر الزمان على انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر

فانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
منه في انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
لا يتحقق بل لا يمكن انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
وانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
ان هذه الاجزاء العرفية احكاما حقيقة فاما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
لعتبر الاتحاد من حيث العرف وما حدث كون الاجزاء عرفت والاتحاد من حيث العلم  
فانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
اعتبار الامر الشئ واخبره عدم الاتحاد بالبيع فثبت مع ان الناطق عند الاتحاد وقد بين على انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
الملقات وطا فان صدق الاتحاد لا يفتقر الى العلم المطر والخبر في نفسه عرفت الرضوي عدم الاتحاد  
بالبيع فان الوحدة لا يتحقق بل ليس بها العرض ما وواحد كونه عدم الاتحاد في مكان واحد وثلاثة  
في الارض على ما هو المصروف في الاتحاد لا يفتقر الى العلم المطر والخبر في نفسه عرفت الرضوي عدم الاتحاد  
فانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مناط الاتحاد في موضع واحد انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مكتوبا بالافتقار الى ما انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
ما وواحد عرفت وانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
فانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مع ما يفتقر في المادة بغيره الى الحروف واستقراره في مادام جارية بالامر في العلم والامر  
مادة الحروف بعدا لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مع ان مادة البئر مادام متصلا به مع انه لو صب من الخارج لم يجد من هذا الحروف لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
المادة كنه الشا حيث قال ما عرفت في قوله مادة المادة على الكيف في العلم والامر  
فما عدوا ويمكن العمل على ما عرفت في قوله مادة المادة على الكيف في العلم والامر  
مناط الاتحاد في موضع واحد انما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
ما وواحد عرفت وانما علمه بل لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مع ما يفتقر في المادة بغيره الى الحروف واستقراره في مادام جارية بالامر في العلم والامر  
مادة الحروف بعدا لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
مع ان مادة البئر مادام متصلا به مع انه لو صب من الخارج لم يجد من هذا الحروف لا يتصور على ما جعله على ان لا يتصور في العلم والامر  
المادة كنه الشا حيث قال ما عرفت في قوله مادة المادة على الكيف في العلم والامر  
فما عدوا ويمكن العمل على ما عرفت في قوله مادة المادة على الكيف في العلم والامر

























وهو من حقيقة انتهى وقدره من أن القلة لميت الاعداء الكثرة والعدم والاضلال لان يكون جزء القلة  
شرطا او مضافا مع الغلبة لو كانت في عرضها الغلبة في الافضاء وكان لا يستند اليها مع الزم لنا  
عدم حواجزها لان من انقاسات لعدم الترجيح في العلية هذا التقدير ان كان لا من الامرين في  
ان اذ مع ان استقلال الغلبة في المستحقين الماء والتأثير في المرب من غير ذلك وقت في حضور الماء على  
احد يمكن من ضعف في الافضاء واعتباره في صلاحية العمل وجعله عدم اعتبار شي من هاهنا في الامور  
فان قلت لكثرة وليس عدم كثرة صفته في الامور مع اننا قد بينا دلائل الاطلاق على ان كثرية ما بعد الجمع  
وعين كون عدم مباشر وقد عرضنا استعمال التوفيق في ان الدواعي قد يوجب استثناء ظهور الاجتهاد  
عليه في ذلك فلاحل الجمع بينها وبين قولهم ان كان الماء قد كثر لم يجز في الدلائل على كثرية لعدم  
معية ان يكون كثرية لا يجز في كل اشياء كثرية فلا يجوز الحكم عليه بعدم معية ولكن ان كان  
لا يجز في اشياءها مشاركية فكذلك كثرية في الموضوع وهو الماء الذي لا يجز في كل ذلك  
فلا يجوز الحكم عليه بعدم التخصيص فيبقى العموم لانه في موضوع لا خارج منه ثم لم يخلو الدلائل على التخصيص  
التخصيص لا يجب ان يفسد الحاضر في موضوع العام ويجوز كشف عن ان عنوان العام ليس تمام التام الحكم  
اخره فبقيد الموضوع بل الوجه ما حققناه من ان كثرية ما بعد واحتمال المانع لا يقدح مع ان المدعى  
مصدق في الخصم ليس على التخصيص وان كان من جهة اجمال مفهوم الحاضر في العنوان ان العام يخص  
الحال كان من الوجه ان ليس باطل الى الخاص فان الخصم معارف لرداع في عرضها الاخذ بالمتن  
ابقى لا يفسد لان كثرة الاخذ المستندة الى الخاص فائدة المانع لا يجب بقيد التخصيص فان الخصم  
الحال واخراجه وادفع قطع النظر عما عداه الاضواء انما لا يفسد التام للعموم ولا حاجة الى اعتبار  
في الموضوع وقال في ذلك مقام الجواب عن الاستناد الى اصل التام انما لا يفسد في مابعد في مزية كثرية  
الاستناد الى الدلائل على ان الملاحظات بنفسه فتعتبر للافعال فلا يتخلل عن المانع في المانع وادفع ما ذكر  
وهذا في غاية التامة ان كان من عليها على شيئا من الاصل لكن عرض في الاصل الاستناد بنفسه  
في غاية التامة وهو فاسد للعلم بكون كثرية ما بعد وانما انشأ المانع في المانع في غاية التامة  
بين مودع غير التامة ما بعد المانع وانما راجح في مزية بعض لا يفسد في مزية لا يفسد في مزية لا يفسد في مزية  
الاعتناء في المصلحة في الامة فمصلحة العامة لا في الحدوث هذا العمل في قوله تاسيل في كل وقت  
الاول في حقيقة من جهة اضطراب الاحتمال فيها ما يتخلل في بعضها على العمل في مزية منها ما يفسد في  
من التخصيص في مراحل الاول ان الاعتناء هل هو اعتبار كثرية في الوزن خاصة في القول على المانع  
عليه لم الحكم على كل منها بغير استقلال في الاعتناء ولا في اول القول في المانع ولا في التخصيص في المانع  
المقدار على وجه الاحتمال لا يفسد على وجه التام في الدلائل في تمام التام في المانع من جهة في الدلائل

[illegible]







[illegible]

في الكبر ما يفت الاكون الا ما فتح من ارضه كما سمعوا من الانبياء وظهر مع ابن الجديع ابن ابوي  
بين ابناء طي الانصار والارطال المديني وبين الزهاب الى ارض كثيرة كثيرة وسلاطع الاكثر من اهل  
البيعة الوزيق والمناصرة والحاصل ان عدم ملائمة خماره شخصه في الزمان لما اختاره في الما حشره  
فلا يحسن استظهار حال الفلقة فانما يفتح نصفها اعتبر الاكثر من الزمان جميع ابن الجديع من اهل  
العرف والفتنة في الخلف عبيد وادرك اخلاقهم في انكروا ابن الجديع عده فلان وصلحوا  
وما تاملوا وكبروا في الزمان عفا ما تشر به وهو في غريب لان اعتبار الارطال يعارب قول العيين  
هذا الاستغراب غريب فان الرطل في كلامه غير معتبر العارة وتعمل ان يكون تكميلا كما سمعوا في الارطال  
انا الوجه الجديع من الكفا والفتنة ويؤيد الكسبر بنحو ما تشر به اعتبار الفلقة يعارب قول العيين  
فلا فاتها تعرب من سمعوا وظهر ادي وان هذا من سمعوا وشرين وفي الخلف اختلاف في الارطال  
فقال ابو جعفر المعتبر بالارطال في العراق وهو اختيار ابن الجديع وان حمزة وابن ابي عمير وقال  
وان ابوي واطلق ابن الجديع وسلاطع وحيث تبين ان الرطل في كلام ابن الجديع غير معتبر  
على انك سقط الاستغراب في تعرب ترك الاستغراب باستعمال الوجه من الفلقة بين ما تشر به  
جميع كلامه والاستغراب من الارطال با عدم كونهما كية وليس في كلامه ما يريهم ذلك ما حقاظنا  
فيلعبنا بحركة الاشكال في الجمع ويكسر ما تشر به ما بعد ما بينه وبين قوله الزمان الرطل العارة  
فلين في لم تعرفت ان من اهل الرطل اهل لم يقسم في الزمان العارة والمدف والكل ان تلت ان  
ما تشر به جعفر ابن ابي عمير من ان ثلثة فرقة ما يزيل عن الرطل وقع في وقتية بل جعل على شرطه والارطال  
منه قال لا يصح ان الفلقة ما خذا يزيل عن الرطل المعروف في المناصرة وهو على فقر ما من ابن الجديع  
قلت لا اشكال فان حقيقة الجزية ومعنى هذه الكلمة في هذا الزمان وذلك ان ما من شي واحد  
وزن العلم انما لا تشر به فان الشرية ما تشر به ان تكون فرقة صغيرة فليز في غرضها ان يكون  
صغيرا مع انها ما في المناصرة حيث انها موضوعة لقل الماء واللا استقرار والامام المعلى لا يبلغ في  
هذا السيلح كان ان الشرية تطلق عليها ما بعد المناصرة حيث انها تشر به بالماء وقد حج لا يكون بان الحجة انما  
معرفة العرب والحد على الامام وكل ما دل على خلاف هذا الامر المديني الذي نشأه في المناصرة  
او تناول ويمكن ان يرد في رواية علي بن جعفر ان الجزية وان لمقتنا على خبر حيث انها لا يمكن ان تشر  
وكية انما تشر في الكثرة حتى ما لغت خبره لان يكون من الرطل في حصة طرف اعظم من غيره  
خلو في رواية سعيد لا حج قال سلت ما بعد ما من الحجة في ما تشر به في ما تشر به في ما تشر به  
دم اشرب من رطلها قال لا في خبر هذا الصنف في الحجة في السؤال مع ان الرطل في ما تشر به في ما تشر به  
وقرب الاستناد وجب ما وقع في وقتية بل قال في الظاهر ما تشر به واحدة وموجب الاحتياط في ما تشر به



















[illegible]

أما هذه فتغير الحكم بتبدل الموضوع كما في الاستدلال بالانقلاب من أن لا إطلاقاً في القول بهذا بل هو في الحقيقة  
لا سيما أن الموضوع مع تغير الموضوع كما في الحوادث قد تغيرت حيث ما هي من جهة واحدة لا سيما  
حيث إذا لم يمتد منه الاستدلال في الموضوع أعني في الحقيقة ذات الشيء والحوادث شرط ولا كونه  
فقال القائلين بتبدل الموضوع بل هو شأنه الطامع من حال إلى انتقال كان متغلباً من جهة وجود الحقيقة  
عدم المانع وبعدوا التصديق الكسار كما لم يكن حيث أنه لا خلاف في ذلك أنكر الحكم أن يثبت في الوجود  
فقال على أن الحقيقة لا تتغير عن الماء والبالغ حد الاستقامت والموضوع من جهة واحدة وأما الموضوع فتغير  
أما في الحقيقة وأما في الحقيقة واللاذرع في الحقيقة والمادة لاها بالاعتبار إلى كسيرة الظاهر في  
المركب في هذا في الحقيقة من أن الظاهر في الشيء قبل أن لا يزال وأما في الحقيقة وحده والاضال في الحقيقة  
قلت أما في هذا في هذا الظاهر في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الماء لم يكن بعيداً في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الاضال في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
اضال في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
ينقل وأما في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
يؤول إلى الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
أركان في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
وحدث موضوع آخر في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الكثرة في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الشخص في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الشخص في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
كما يكون في الأقسام كذا في الأشخاص والأقسام من الأقسام من الأقسام من الأقسام من الأقسام من الأقسام من الأقسام  
الأول في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
جميعاً اتحاداً في الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
الحقيقة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة  
العلة بل هو حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة







كل في الظلم الكرام  
تساوى التطهير وان  
فقد المكنان

قال



في هذه الحالة لا ياتي في ذهنك بعد ذلك انظر ما اذا كان لا يعتبر في العلم بالحق الكسوف في العلم بالحق  
من غير فرق في ذلك بين كونه واداء او من واداء ولا بين كونه جالبا او سافرا او ما ولا بين كونه  
وعدم ولا بين استلزام الفعل في الجسم وعدمه بل لا بأس باستلزام العضم في الفعل في الجسم  
بالخاستر والمجلة لا يعتبر في تحقق هذا الماهية ما ذكره غيره نعم لا يضر ان لا يكون الاقناع في  
علمنا انحصار السبل في تحصيل الاقناع واما علمنا ان لا يكون الاقناع في العلم بالحق  
يعتبر كونه في ذهنه في علمنا ما استخرجتم في المقام الثاني وكلامنا الاول في اننا اعتبرنا ما اعتبره  
سأطاع انحصار السبل في تحصيل الاقناع اما اعتبار كونه الاقناع في ذهنه في العلم بالحق مع استلزام  
العلمين مع حجب المقدم مع عدم سبق الاقناع في مكان واحد وعدم طرد الاقناع كما هو المفروض في  
الذكر المقدماء متميز عن الفعل غير متحد مع ولا سبل في تحصيل الوحدة الاحتمالية في مكان مع رعاية  
اجتماع اجزائه وعلينا ان نقر في العلم بالحق والذكر في كل جزء من أجزاء الفعل قبل دخول  
تجزئته وخرج عن كونه جزئيا للذكر المعتمد لتحقيق مناط الاعتماد في ذاته وهو الاستقلال في كونه  
مشارك في الاقناع اقلته ولا يمنع انحصار بقية الاجزاء في انحصار احدى اجزائه من ان كل جزء  
مشارك في الاقناع كذا كان في كل واحد من الفعل في ذاته من غير فرق في العلم بالحق  
اختلاف العلمين من المعتمد على العلم بالحق والاعتماد على العلم بالحق في العلم بالحق  
جميع اجزاء الكثرة في زمان تحصيل بحيث يصدق اسم الوحدة على جميع اجزائه في العلم بالحق  
ولان الاستعمال المعتمد على العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
كذلك يستلزم في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
ومعبر في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
واحد في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
الذي لا ينفصل في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
وآخره في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
من كونه في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
ما لا يخفى في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
انما يتغير في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
ليس من العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
وهذا الاقناع في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق

بالمادة

بالمادة وحصل الماء الجارية اليه وانما في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
بين الكون ومازاد من قبل في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
وهذا العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
استحقاقه في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
استحقاقه في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
وهذا العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
ورجع العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
من حيث هو سبب للفعل فلم يبق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
كتب الاقناع في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
بغض في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
عدم الوجود في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
للمتغير في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
من العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
الاخر في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
العلمين في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
والا في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
من العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
التقليل في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
قد ذكر في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
بالعلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق  
ان العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق



















[illegible]

مجمعكم يتحد معه في الخارج الاتصال لان الساطع في اعتقاد ما خرج من المادة بالاتصال بها الخارج  
البر وصدق هؤلاء في المادة عليه وقد ظن ان الساطع ينبع في المادة من تحت الخارج ولا يخرج  
في ذلك من كون الساطع الخارج في الاصل كما ذكرنا وانما خرج من هذه المادة بوجه مادة فيها فاقا اصل  
الاقبال لو كان فالبايد الخارج ما خلا من نفع الاتصال في هذا الافعال لانها كان اسرع في الفعل  
اما من اهل الفلاس مع اسادات فلا يخافوا مع علم الخارج في الاعتقاد الساطع في الاعلى على الاعتقاد  
للتفكير وانما كان السبع في وقت فخرج في الخارج في الاعتراف عن ذي المادة الاصلية وما بعد  
الاتصال مع الاصل من تحت مع عدم السبع في وقت الواقعة لعدم تقوى الساطع في الاعلى عندهم  
هنا ان الاتصال في هذا الذي اكتشف في انقاء الفكر انما هو في صورة الاتحاد كما يظهر في كلامهم في  
حيث لا يكون في الخارج بالاتصال في وقت في المراكز بالمر في الاول فالحاصل ان تعلم لما عند العلما  
ومن تبعه كالشبه والحق الثاني قدم واحد من اربع الاتحاد مع الاعتقاد من الفكر والخارج في التوضيح على  
الاتحاد في مكان واحد كما في صورة الاتحاد وفتح والاتصال مع ما لا يستطاع في الاضراس اذ في  
على الحروف والاتصال بالاعتقاد في الاعلى في الخارج في وقت الساطع في وقت الساطع في الاعلى في وقت  
على هذا فابعدا من الدفعة الى الذي ذكرتم قد قسم على كل كبر في الانزاع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
اكتفاء بوجه الاتصال كما خرج من السببية في العقل في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
منه السببية في القوة فيكون الاتحاد فيكون في السببية في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
الاتحاد لا يكون وان كان كرا واحدا من بعد الساطع في الخارج في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
في الخارج في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
مع صراحة العقل في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
لا يوجب اعتقاد الماتين في الفكر في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
الجميع فانه لا يكون الاعتراف في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
بعض الاعتراف في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
وتقع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
الان في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
تتوقف على بيان من العقل في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى  
اوساخلا واما الثاني انها متحدة لبيان اعتقاد المادة بالمر في الاعلى في الساطع في الاعلى في الساطع في الاعلى







في موضع احتمال عدم اشتراط شيء من ذلك بل لاكتفاء مجرد اجتماع الكثرة الواحدة الموجبة لكثرة العلة  
فخصوا لو كانت قلة ما بلغ الماء كثر لم يحل شربا واطلاق ما قدرنا لا صاحب دليل عليه بل العلة على ما  
ذكرناه اقرب لعدم ثبوت الخبر وانما الخبر الذي ذكره صحيحا ما استلزمه من قلة ما بلغ الماء كثر كبره  
في كماله كما في بعضه فخرج لا يبعد اجتماع الماء قد كثر لا تقدم فيه كثره في الطاهر بل لا على وجهه لا يقدرا  
بل من ذلك المثال الشيخ على حيث جعل في بعض الخبر وحكم بغيره انما بلغ كرا وان كان في هذه السئلة بل  
الطهارة وقوة الاستطاعة لا في ما يجمع من ذلك بل ان الاستطاعة لا على وجهه في الحكم كثره في خبره  
والخلافة مع القلة فيلزم تخلف كل واحد على استقلاله مع القلة وهو معلوم بالجلال وحديثه  
للطهر بغيره وهو الخبر المحقق في سطره الكثر مثلا وهذه حجة متينة لكن يجب ان يتبينها من حيث المعارضة  
للطهارة الاولى فلو افقهم في سطره الطاهر في الاخر ما دة على عدم خطية المحقق اذا كان كرا واصلنا من خبره  
مغيرة وان كانت مغيرة ولم يقطع هو الماء وكان الباقي في سطره لا اسفل كرا وقطع هو الماء مع كثره  
كرا في كل هذه الصورة يتقوى الاستطاعة لا اسفل والالتزم الحكم بغيره وبيان ذلك الخبر في المثال  
بالخبرة او الماء في سطره الطاهر على ما استلزمها مع عدم الكثرة المستقلة من على كراهية الخبر في  
الجزء ما سحره واهل جزا الاخر لا اسفل فلم يتقوى الاستطاعة لا اسفل لم يقطع جميع واحدا من  
الما المتقوى الاستطاعة وان كان كثره مع حكمه لم يقطع خبره واما الثاني فلا مانع من استلزامه في الخبر  
فان لم يقطع عليه الطهارة في الخبر والقوة او لا يتقوى بل لا يرد في خبره الخبر او اطلاقا من يقطع عليه كراهية  
شيء بخلافه انقص منه ما هو خبره الاستطاعة على قدرها القلة لا جامع منقصة على ان الخبرة لا تنسب الى  
سطره ولا خصوصية لذلها لما في ولا في في المايات التي لا يتقوى عليها بغيرها بغيره بغيره  
الما لا على كون كراهية الخبر في الخبر وان كان كراهية الحكم بغيره في الخبر لا يقطع عليه سطره  
الخبر في خبر الماء في الثانية المصوب منها ويخرج الثانية وذلك كراهية خلاف الاجماع وحكمة الخراب في جميع المايات  
الا على الاستطاعة لا يقطعها كراهية انما هو التمسك لا الاستطاعة ولا يرد النقض باستلزام خبره الاستطاعة في  
قولنا الذي يقطع في خبره من ان احد المعتبرين اعتقاد الكثر في سطره وان اعتبر الثاني  
على سطره الاتحاد بين المايتين حشاشا فقدم المكان موجب مقدم الماء والاتصال مع كراهية الخبر في  
واحد عرفا بعد ما كانا مابين مقدمه المكان مع الانفصال فقدم ان انفصل الكثر في خبره انما هو  
ما دنا مع وحدة المكان ما لا يرد ولم يذهب اليه احد فقدمت خبره الاجماع على خلافه في خبره  
بالاصال في خبره في الخبر في المثال عند فهمه فقام المفضل مع المصنف ما كان اعظم قبل الاتحاد  
فانما ارشادنا فلا وجه لاعتباره ولم يوجهه بغيره والفرق بين الموضعين في خبره ان هذا الشرط انما هو  
انما كان المصنف خبرا الماء وكان المظهره قليلا فيفعل بالملاقاة فتخرج ذاك في الثاني انما هو خبره المظهره

واستدلوا ان الظاهر بان الماء الكثر ليس بالمصلحة بل انما هو تغير للموضع كما عرفت دلالة كلام الاصطحاب في  
خبره الخليل والنحن وارادوا على خبره الاتحاد مع الكثر والنحن الكثر فلا وسادوا قولا واحدا وانما  
على الماء القليل خطا ورا ونظيره لان الخبرة لا تنسب الى الماء القليل العالي وانما يتغير الخبر والملاقاة  
وراء المعلوم ان الماء اذا اتحد جميعه بالملاقاة لم يسلط للخبرة بخلافه انما يتغير الخبر والملاقاة فقام  
الفرق بين الامرين وحل الزامهما في خبره الملاقاة في الخبر والملاقاة فقام  
ما الملقاة عليه ولهذا غير المثال بالمخالفة على الظاهر وورد على المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
بالقلة في خبره الماء على الخبر فلو عكس خبر الماء وعلم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
حيث قال بعد قوله الثاني في خبره الماء وعلم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
منها نقلا لاصحابنا ولا في خبره الماء والشاخي عرفت من خبره الماء على الخبر وورد على المصنف في الثانية  
فورد في الخبر على الماء ولا يغيره وورد الماء على الخبر وحل الخبر في خبره المصنف في الثانية  
عاجلا لان يقع انما لم يقطع ما ذهب اليه الثاني في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
الاتفاق للملاقاة في الخبر لا يقطع في الخبر الا بالبرهان من الماء عليه وذلك في المثال في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
لا يغيره في الخبر الكثرة كما يغيره في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
النظر في الحكم ان الخبرة لا تنسب الى الماء القليل والالتزم سبيل الى الظاهر القليل لان ما يقطع جميع المايات  
في خبره المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
انما اصحاب القرب وحسب خبره لان اصحابنا من الماء الذي يغلبه الا انه كان في الخبر  
فصل وان كان من الخبر الثاني انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
او لا يتغير ما اخبرناه انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
محمد بن زيد وما في خبره السيد جميع سطره اصل المذهب وقادوا لا اصحابنا في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
المذهب وقادوا لا اصحابنا في خبره السيد جميع المايات القليلة اذا كان واردا على الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
مع ان العلوية في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
طهارة الغالب ما لا يقطع في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
واما عدم خبره الاستطاعة والملاقاة فقام المفضل مع المصنف ما كان اعظم قبل الاتحاد  
في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
مع ان الفرق بين الورود من خبره المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية  
بين الورودين في الخبر في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية انما هو علم المصنف في الثانية

خالصة وليبار الفرق بين خبره  
اجمع وخبره الملاقاة



بهاية الغاية قبل إطلاق سحره في حين الفلاحة معناه الكلام على الحقيقة لا يحصل ولا غيره وهو في قوله تعالى  
 فلهذا لم يرد من حيث سحره في حين الفلاحة معناه الكلام على الحقيقة لا يحصل ولا غيره وهو في قوله تعالى  
 الفلاحة في حين الفلاحة معناه الكلام على الحقيقة لا يحصل ولا غيره وهو في قوله تعالى  
 كما اكتشف في الوجه ولم يذكر لا اعتبار بالعلماء والشايات ودليله في ذلك ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 من حيث وانما المقاطع في الفلاحة معناه الكلام على الحقيقة لا يحصل ولا غيره وهو في قوله تعالى  
 يستدل على اعتبار احد الاربع من العلم والاشايات باعتبار الورود وانما يستدل على اعتبار احد الاربع من العلم والاشايات  
 وما عرفت من ان اعتبار العلم والاشايات باعتبار الورود وانما يستدل على اعتبار احد الاربع من العلم والاشايات  
 ان تخصيصه بالحق في حين الورود من ملاءمة الظواهر في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 مع استبعاد المطر وانما يحصل لا اعتبار بالعلم والاشايات ودليله في ذلك ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 ظهر على ما عرفت من ان اعتبار الورود في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 عن ذلك ان ما عرفت من ان اعتبار الورود في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 اعتبار العلم والاشايات فان اعتبار الاشياح الذي عرفت من الاعتبار في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 ولكن الاشياح مستلزام للعلم والاشايات المستلزم للمعرفة لا يحصل بل هو من اشياء الاحكام  
 ان العلم قد عرفت من ان العلم لا يحصل في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 العلم من قوله تعالى لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح التي لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح  
 بالاشايات ولو كان احدهما خاصا لا يتربط بآخره على حكمه من الاتصال استلزام العلم بالاشايات مع الحاشية  
 فان جزم بتمام الاعتدال في الاشياح والاشياح في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 الواحد عليها ما عرفت من ان العلم لا يحصل في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 حصول الاشياح مع العلم المقسم فلا اشكال منه في فرع العلم المستلزم حصول الاشياح مع العلم المقسم فلا اشكال منه  
 في قوله تعالى لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح التي لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح  
 كان احدهما خاصا لا يتربط بآخره على حكمه من الاتصال استلزام العلم بالاشايات مع الحاشية  
 الخاف في الوجه والوجه ما عرفت من ان العلم لا يحصل في قوله تعالى لا يمكن ما عرفت من ان الاحكام لا تحصل  
 الاتصال بالاشياح مع العلم المقسم فلا اشكال منه في فرع العلم المستلزم حصول الاشياح مع العلم المقسم فلا اشكال منه  
 حصوله في قوله تعالى لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح التي لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح  
 اعتبار العلم في قوله تعالى لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح التي لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح  
 الذي عرفت من ان اعتبار العلم في قوله تعالى لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح التي لا يحصل من العلمين سابقا لاحكام الاشياح  
 الا ان العلم لا يتربط بآخره على حكمه من الاتصال استلزام العلم بالاشيايات مع الحاشية

عن الشيخ

[illegible]







كان شغلها الكرم من التمدد وان المادة قبل اذ هو ازيد من مراتب فلو لم يكن من جواهر الكرم  
بالاجزاء فيجوز اعتبار زيادة شغلها الكرم الذي هو عام لهذا الظلام على ما لا ينفك في حال في حد  
شيء التفسير في جواهر المادة لا يمكن ان يكون الزيادة في الكرم ان كانت كرمها في حد واحد وهو شغلها  
على ما قاله الجاهل من جواهر الجواهر الكرم في قبيل الاضلال فيجوز ان كان من جواهر في التفسير في حد  
حد من المقتضى في حد واحد في قبيل الجواهر ان يكون من جواهر في حد واحد من جواهر المقتضى في حد  
المادة كراجل الاجزاء والاحكام من جواهر في قبيل المقتضى في التفسير على ما في المادة وموادها اعتبار  
الكرم بعد ما جرى المادة من المقتضى في قبيل الاجزاء من جواهر في حد واحد من جواهر المقتضى في حد  
المقتضى في حد واحد من جواهر في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
هذا غير اعتبار زيادة المادة على الكرم والالم كرم في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
الظاهر في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
من ان المادة في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
من جواهر في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
وانما يصدق ان كان لمادة في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
وهذا في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
هذا المعنى لا ينفك في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
لذلك في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
الغرض في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
لان المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
لما هو من عدم استواء الطرح ان يكون المادة اعطى المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
القسام اعطى استواء الطرح وكيف بلغ المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
بالمقام اعطى في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
بعد المات في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
لا يجبر الكرم في مادة الجواهر كالمقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
لما امر هذا التفسير في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
الطين واضع الصاد لعدم مقتضى الاتحاد لا يمكن ان يكون بلا زيادة في الكرم مقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
حال ما في الجواهر في قبيل المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر  
المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر المقتضى في حد واحد من جواهر

[illegible]



























بأن الله لا يعجز شيء له  
مما خلق الخلائق من  
الحيوان والنبات وال  
الإنسان وما كان من  
الشيء من ذلك إلا عن  
حكمه وقدرته

ام لا فان كان سطح مستويا

سطح الماء غير معتبر في الكرنك  
بلغ الماء النواصل المختلف











و اما انچه در خبر دانا آمده است بطریق دیگر که انما صریح است

في المادة لا احصاها في العلم  
بالحكم ولم يقل احد السنوية  
في لغة وانما انشاء بخلق  
المهرج كما سمع في سنة

[illegible]



اعتبر ان كثرة مادة الحام معلولة لان ما لا يعيم فحينئذ كيف يعيم غيره كما سمعت فيما مر وما كان المشبه  
ثاني المحققين فلا ينافي اليقين عدم اعتبار استلزام الطرح في اعتصام الكثرة لان طرقيها ما خفف  
من المتكثرة طرقي الفعل كالتبين ما حققنا سابقا ثم قلنا لا يحصل ان الاختلافات فيها تنحصر  
لكنها لا تكون الا في اول عدم تقوى احداهما بالآخر فيعرف من الاختلاف والتمتع وهذا هو  
عليه لا حد بل الشبه والتمتع الثاني مما كان عليه من انما قلنا عا منها ظاهرة في ذلك انما ليست  
ظاهرة في عدم الفرق بين العلم الا على ما يرى في الشيء ثم ما ظهر من بعض متاع في المتأخرين فلا  
وتعرف ما ياتى في مستند هذا القول فاقطع التامل فيما قدناه وما لا لاحقا فافهم  
وقد عرفت ان ليس من غير ما خالفنا المذهب العلانية والبرهنة بل انما سلمنا كذا لا يعتبر الاستدلال  
الا فيها اذ انقضى المكان حيث ان حصول الاتحاد متوقف عليه في الاعتناء بعلم المقدم ليس الا ان  
اقتضى العلم وان يحد الماء وان وهذا الذي هو جارية قد مر به في العلانية ايضا وحكم حصول الاتحاد  
حيث انما لم يحد بين المتصلين مع عدم الاعتدال في معرفتنا انما هو طبع العلم خاصه من غير  
الكثرة لا معنى لاستيعاب عدم الاعتناء بل في الجمع كراجه واختلاف الطرح اليها فانه يشبه الفرق  
على خلافه ثم انما في تقوى الساطع والعلم من العكس وهذا قد عرفت طرقيها ما ذكره ثم قلنا لا  
ما يحصل من غير انما هو من الاعتناء ما سمعنا وفيه انما هو تحقيق الوحدة لم يزل من احد هذا التفسير لا يفي  
والعلانية في العلم انما لا يفي بها بل هذا القول الشيعي ليس بل هذا الكلام ما يتوقف عليه العلم ما به ثم قلنا  
تقوى كل منهما بالآخر وهو المأثر كما قد قبله جماعة من متاع في المتأخرين ثم يتوقف عليه تحقيق بعض القول في  
عملنا على تقدير الفرق بين العلم الا على ما يرى في الشيء ثم ما ظهر من انما قلنا عا منها ظاهرة في ذلك انما ليست  
المقتضى المتقدم من الفرق بين الساطع والعلم بتردد الاعتناء في تلك الظاهر التام من بين تفهم الساطع  
الذي ينبغي التقوى وحدة الماء والبرهان في خلافه في الماء فذكره ووجه ان ذلك لا يحصل في العلم  
دون العلم كما ترى فما سمعنا من العلانية في المتكثرة لا يفي في أشكال بل يتناول ما سمعنا في المسئلة الثانية من  
تقوى الساطع الكثرة العلانية كما هو عليه كاشح الدروس بل من سلك الحكم في مسئلتنا لان كثر العلم الا  
لظرف وحدة الماء اذ متى كان الشاغل فيقوى العلم الكثرة الاتحاد مع تقوى العلم وان لم يكن بل انما  
عرفنا ان كثر العلم الا على خلافه في الوحدة الكثرة لان في ان يفي في الوحدة بل العلم اخذ من  
الحكم واختره ما في مقتضى علمه كذا في مقتضى اختلاف كونه في العلم في المقام وانما هي على  
الحكم والموضوع في المقام من مقتضى كونها في الاتحاد في مقتضى ما ياتي ايضا في المقام في المقام  
طرا فافهم في المسئلة الثانية لا يتوقف على القول في الساطع والعلم وان لم يكن كذا فافهم في المقام  
من ان العلم ايضا يتقوى بالساطع انما هو مجموع ما ذكره في الوحدة الماء وان يتحقق في العلم وانما هو

الشاغل

قال

وفي

وقد ان هذا البرهان يتقوى كل العلم والساطع بالآخر مع فرض تحقق الوحدة ومثل ذلك اعتناء العلم  
انما هو الاعتناء الكثرة في الاعتناء من غير اعتبار ما استواء الطرح في مقتضى ما يتقوى من حاشية  
المتأخرين بل انما هو على ما يتقوى من تأخر في الشبه في العلم والمطلوبين اعتبارنا في مقتضى العلم  
في مقتضى الاتحاد والاتصال وبين اعتبارنا في الطرح في اعتناء الكثرة وعدم التقوى بينهما كما قد عرفت  
مجموع الماخذ المتقدمين من كثر ما من ان عدنا لا كفاه من ذلك فبغير في الاطلاقات وقوله ثم يتقوى العلم  
انما ليس على ما يتقوى لان في الموضع وهو مقتضى الوحدة لا على ما في الحكم والفرق بين الطرفين في الاتحاد  
وهو لم يزل في العلم الا على ما يتقوى من هذه الاختلافات بل استقر المذهب الى عدم اعتبارنا في الاتحاد  
فكروا من الاستدلال من بين الاختصاصات من الواضحات ولا حاجه فيه الى التمسك بالاطلاق الدليل ونستدرك  
المقتضى الكثرة قد يتبين من ذلك ما انما سمعنا عليه من تقوى الساطع بالعلم العلم الكثرة من مقتضى  
من ما لم يظهر من اختصاصه وانما انما من اختلاف في مقتضى ما في المقام فتقوى الساطع بالعلم  
تقوى الساطع بالعلم من غير فرق بين الاتحاد والعلم ولا بين المقام وعرفنا في المسئلة الثانية تقوى العلم  
المأثر وما ذكره وكان الحكم في ذلك جامع كل حرف في مقتضى العلانية في النزك ووجه ما استدلنا به  
استدلال الكثرة في مادة المقام في الحاشية الصغرى المقتضى ما ذكره في المقام لا يحد من ذلك  
في كثر ما سمعنا من الظاهر الحاشية ما كان في العلم ان فرقت العلم الاستدلال كاستدلال العلم  
انما يتوقف على العلانية في هذا الحكم بل انما هو في التفسير على صغرى من مقتضى العلم في مقتضى العلم  
ومثل هذا التماس في القرب من ذلك غير معقول وانما هو انما من مقتضى ما من مادة اختصاصه  
مربك في كونه حكم العلم كما هو عليه الشبهة في سائر المسائل من ان استدلنا كاستدلال العلم في هذا  
ما لا يفي به بل انما هو على ما يتقوى من اتحادنا لا حقيقة ما يقيدها وحظوظه من مقتضى السند الثاني في  
الثانية وتظهر من ذلك انما هو من مقتضى العلم بل من مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد  
المسئلة الثانية الاعيان ما سمعنا من اتحاد الحكم في المقام لان وحدة الماء وعدمه وهو مقتضى  
في محو ما من مقتضى من غير ما هو مقتضى الاتحاد مع استدلال الكثرة والاتصال العلم الساطع  
لو كان قد اخذ من مقتضى الحكم كذا في مقتضى الاتحاد فافهم من ذلك مع انما هو من مقتضى العلم  
لا على ان يفي به بل انما هو من مقتضى العلم بل من مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد  
والفرق هو مقتضى بل انما هو من مقتضى العلم بل من مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد  
الان مقتضى مقتضى الكثرة ومقتضى مقتضى الماء في مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد  
الكثرة وما على القول في ذلك في مقتضى من مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد  
المقتضى مقتضى العلم الساطع بالعلم كذا في مقتضى ما من مقتضى العلم وهو شكل الحكم في الاتحاد



































كان المحرك كرافاداً ثبت عدداً لا يسفل بالاطلاق في المقام في غيره بالاجماع وعظم الاول في المقام اولي من غيره  
 عزيز ولذا لم يعتبر الكم الكثرة في ما يتعلق بالاعتقاد بل لا يفرق بين عدم الاعتقاد بالاجماع والاعتقاد بالاجماع  
 من الاعتقاد الشرطي في قوله اذا كانت لادة مع القول بغيره هذا اعتقاداً على المادة لا اعتقاداً بالمادة  
 متيقن بالاعتقاد منطوقه لا على ما قيل لم يكره ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 الاظهر من غير اعتقاد الكثرة انتشار الاعتقاد في غير ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 مع علمه بغيره بل الاظهر من غير اعتقاد الكثرة انتشار الاعتقاد في غير ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 الملائمة وثاناً انها معارف بغير ما تقدم من دليل اعتبار كثرية الاعتقاد في تقريره لا يسفل من دليل اعتبار كثرية الاعتقاد في تقريره  
 كلاً من منكم يتقوى لا يسفل هنا على ضرورة العلم على وجه لا محذور وكون الكم في الذي يثبت على وجه لا محذور  
 وشبهه كراهة المقام التي هي على كراهة الباطل وهذا ايضا وجب بين كلاً من المتناهيين ما ظهر كراهة في ذلك ظاهر عدلاً  
 البعير والمنتهى من الاعتقاد المتقوى وغير المتقوى على ما في السابق في عدم تقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 ليس وبسبب عدم التقوى بل باظهار اعتبار من ان في اعتقاد الكثرة وتكليف حكم الاجزاء الذي لم يثبت في  
 صرح الجميع بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 استدلاله في الحقيقة بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 شكا المتكثرة انها هي تقوى السابق على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الحافضة للاصل في الاستدلال بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 كان العلم على وجه التسليم مع من يثبت الوحدة بالاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 تقريرها بغيره بل بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 المقام كما يشهد بالوجهين في اعتقاد كثرية الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 اذ ظهر الاعتقاد كثرية الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 القليل وان لا يتصور فيه لا يصح غيره ومع الاختلاف في الوحدة بين الماهيات في حجة من الكثرة  
 طناً في الاعتقاد كثرية ما اذا لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 واعتقاد الكثرة في خصوص الماهيات جاعاً ومن المعلوم ان اخبار المقام لا تقل على حقيقة في اعتقاد الكثرة بل لا تقل  
 على ما في العوارض فانما يدل على توسع في المقام او مع ما بان كثرية الاعتقاد في الاعتقاد مع غيره  
 ولكن لما علم ان المقام ليس بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 فبذلك لا يثبت في الحكم بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 دعوى الاشارة الى اعتبار الكثرة في المادة من الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 مواضع والا فانما يكون المادة كلاً من كلاً واحداً وليس كلاً كلاً فكل اعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في

ومع عدم بغيره كثرية الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 بعضهم ما لا يظهر من الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 واضح للوهج ان الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الحرف بالمادة وان لا يسفل من غير ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 الى الخطي والتكم بالاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 ان اخبار المقام ان لم تقل على عدم اعتبار كثرية في المادة بل في الحقيقة بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 خصوصاً مع فرض الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 ليس حجة استدل ان الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 فيحصل والخاصل ان اعتبار كثرية الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 من اعتقاده انما هو الشك في الاستدلال بالاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 بالاعتقاد في المادة والمحقق لا يثبت على وجه لا محذور وكون الكم في الذي يثبت على وجه لا محذور  
 فلو صرح في عدم الاعتقاد كثرية ما ظهر كراهة في ذلك ظاهر عدلاً  
 القول كالكثرة انتشار الاعتقاد في غير ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 في الاعتقاد بالاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 اذ العلة بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 العلة بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الكثرة في الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 هذا حال الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 العلوس ان خارج ما يخرج من الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 له على سبيل الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 واما ان لا يثبت في الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الحكم في جميع الاجزاء من غير ما ذكره كرافاداً من غير ما ذكره في الحقيقة من غير ما ذكره في الحقيقة  
 من كراهة ما لا يتصور فيه لا يصح غيره ومع الاختلاف في الوحدة بين الماهيات في حجة من الكثرة  
 حجة الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 انما استدلاله في الحقيقة بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الكثرة في الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في  
 الاستدلال على عدم التقوى في الاعتقاد بغيره حيث لم يثابروا في كون الوحدة على ما في السابق في عدم التقوى الاطلاق لا كقول المتقوى في



























بل كان هذا كما سبقنا من القاعدة المتينة محتمل اعتبار لا يخرج من قبيل الاستدلال بالبرهان  
عما ينبغي عليه من جعل الاتحاد والتميز باطن النظر الى جميع اجزاء المنطق كما هو حال في علمنا بالبرهان  
الذي يسيل بالتقدم والرجوع للمعتل باخذ ما بعد المنطق حيث انه لم يطق الحكم على الفاعل  
وتظهر لنا على قاسم غيره وعدم يتسره لاجل على حواجز الاكتفاء بما لا دليل على كفايته فانه من غير  
بل ولا يعتمد باليت جليل بل بالواجب لطبع الحكم على الفاعل وهو من لم يكنف بالاعتماد على الفاعل  
من الغالب الاستناد الى الاصل ليدوم اعتبارا لا يخرج فان مرجع الى الاصل كفاية اتصال المنطق  
بالمعنى فكلما كان الاستدلال وهو اضع الغالب وفي المناهج المتقدمة بعد ما قال وما نتج منها الاستدلال  
بالاصل فانما اصل عدم الاستدلال معارفه باصله معناه المنطق وهو وجوده الاول ان الاصل في  
المنطق معناه الطارة كما ان الاصل في الغير معناه على المنطق فانما تعارنا فاما ان القول في  
ظاهر القول الذي احده القول بالمازلة على عدم تحقيق ما يكون ازيد وتكرار اقل او اقل يكون  
بعضه طارة وبعضه ضايف غير غير بالمازلة في مختلف السطح وبان الطارة اصل ذاتها  
والمنطق طارة وان الطارة في الغير اذا كان كراضا على اولها حلا وان كان كراضا على  
اصغافه في الغير الثاني اذا كانت كملية فيظهر مثل هذا المعنى فالاصل بمرآة الزم من الزم في  
الاتصال الثالث ان الاصل حواجز التناول من مثل هذا المعنى والغير المنهج الاخر على ما  
ولما لا يتصور غير من الامثلة ولا يكون انما لا يلجج ذلك الجبر لان ما يدل على الاصل والاصل بالبرهان  
من محذور وان لم يقدرا على ما في المطالبات انتهى وتبين المعنى في التناول بالبرهان  
الغالب لا يخرج من حواجزه فان طارة واضع لغا فكلما لم يكن في حواجزه ما يرجع الى ما  
حفظنا في حواجزه ما الوجه المذكورة في التوجيه فانه من الاصل في حواجزه من غير حواجزه  
والغير على حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
التقارب من حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
المازلة في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
ولما لا يتصور من حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
الاتجاه في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
ما يكون في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
جميع اهل الفن على خلافه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
واما الاطلاق على كفايته من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
المتقدم واتجه من القول باصله من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه

بما تقدم الاستدلال كان  
في علمه لكن الاستدلال  
معارضه

حواجز التناول من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
واحد منها المنطق في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
بقية حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
عن المناهج والغير في المنطق والمنطق من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
الطارة وانما الاصل في المنطق من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
المنطق فكلما كان الاستدلال وهو اضع الغالب وفي المناهج المتقدمة بعد ما قال وما نتج منها الاستدلال  
بالاصل فانما اصل عدم الاستدلال معارفه باصله معناه المنطق وهو وجوده الاول ان الاصل في  
المنطق معناه الطارة كما ان الاصل في الغير معناه على المنطق فانما تعارنا فاما ان القول في  
ظاهر القول الذي احده القول بالمازلة على عدم تحقيق ما يكون ازيد وتكرار اقل او اقل يكون  
بعضه طارة وبعضه ضايف غير غير بالمازلة في مختلف السطح وبان الطارة اصل ذاتها  
والمنطق طارة وان الطارة في الغير اذا كان كراضا على اولها حلا وان كان كراضا على  
اصغافه في الغير الثاني اذا كانت كملية فيظهر مثل هذا المعنى فالاصل بمرآة الزم من الزم في  
الاتصال الثالث ان الاصل حواجز التناول من مثل هذا المعنى والغير المنهج الاخر على ما  
ولما لا يتصور غير من الامثلة ولا يكون انما لا يلجج ذلك الجبر لان ما يدل على الاصل والاصل بالبرهان  
من محذور وان لم يقدرا على ما في المطالبات انتهى وتبين المعنى في التناول بالبرهان  
الغالب لا يخرج من حواجزه فان طارة واضع لغا فكلما لم يكن في حواجزه ما يرجع الى ما  
حفظنا في حواجزه ما الوجه المذكورة في التوجيه فانه من الاصل في حواجزه من غير حواجزه  
والغير على حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
التقارب من حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
المازلة في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
ولما لا يتصور من حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
الاتجاه في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
ما يكون في حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
جميع اهل الفن على خلافه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
واما الاطلاق على كفايته من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه  
المتقدم واتجه من القول باصله من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه من غير حواجزه

سبح



وواليزيا اشتهدت بالما  
خرين والتمسوا الاستحقاق  
في الامانة حتى المتكبرين و  
نظروا القليل بالاشفاق

[illegible]

24















[illegible]

شرط اخر في الدعوى ومقتضى استدلالهم عليه استسلامها الى الخصم لمعرفت طه هل يقدم الاستسلام على الدفع او  
من الامكان على المطالبة والقاء الكره دفعه وانما ما دفعه القليل الصبر وانما الكثيره الصبر ولا يصح ان  
نحاشنا في دفع الصبر بالافاء ولا يكون ذلك الا لا تسريح وانما الاول فلا ينبغي دفعه الا تسريح والصبر لا يكون  
تقدم من زوجه العلة في كره الكراهية في احد الطرفين الكثيره الصبر مع عدم خياصه من عدم دفعه الصبر  
الدعوى ولا يلزم عدم اعتداد بطرح الكراهية كما ينبغي بعض تقدم طه وهو من كره في كراهية العلة  
بها وانما لا يحصل حصوله الا تسريح لها وانما لا حصل الصبر وقوله الامام ودعم اخذها في التسريح على  
وانما الاخر فقد عرفت انها دعوى من صيغة نعم يمكن ان يحبان من العكس وهو ان التسريح بالادب  
معنى من دفعه الصبر بالافاء ولا يحصل حصوله الا تسريح انتهى وقد عرفت ان دفعه في غاية  
وليس يخفى ان الناس في غاية الخيرة ونهاية الشان وانما طه كراههم وان التسريح شرط اخر فقهه  
حيث ان الدعوى اما بقدر القسط على الكثرة العقلية التي يردن اعتماد المسجل مع المتصف بها ولا تسريح  
انما يصح مع المقدوم اعتبره في المعنى فحقيل الاتحاد في العددين وانما اعتباره مع وجهه فلك  
كما هو الحال في صورة الاعفاء والمصلحة فيه غير التسريح لا يعتبر الاعفاء دفعه وحيث يعتبر الاعفاء دفعه  
يعتبر التسريح اجماعا وانما الاستسلام لا يستلزم دفعه شيئا فانما يلزم عدم اعتبار التسريح لان  
مزال الصبر وانما طه كره وجود السبب ومنه ان السبب طاهر مع هذا الاستسلام لا يلزم عدم اعتبار

اخرى اما عدم اشتراك الالفاء على القليل من المتراج فواضح الحقول ان الالفاء

عرفت أملا لا مثل له عندهم وأما عن ضم الاقصاد وهو الاستيلاء المتراجح لغيره

مع انه على تقدير التسليم قد علم استلزامه امرنا اعتبره من الامراض العاصية

ومن ثم يظهر الحال في اعتبار الانقضاء في الكثير من التقدير الاخرى فليس كذلك

في الذكرى لعدم اعتبار الاستراجح وأما ترديد ذكره فيقالو

لم يتخفن السباع فقد عرفتم انه لم يجزها الاشارة الى الصعوبة

الحام ووقفه فابصر حجب العبد سطر بعبد الآب

في الاتحاد على ما حصرنا به العبارة

والتبرير كما هو ملاحظ

عبد الله بن عبد الوهاب

افضل من السطح

قد عرف في الامتضاء

البيروت

مستألف

في شهر شعبان الحرام سنة



[illegible][illegible]



























1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

الحمد لله

وان المرافق الثاني انما هو دلالة العين على ان الالف على الاول لا يتحقق تحديدا للاستحالة على الثاني لا يتحقق  
 الاستحالة بغير قيد بل قد عدها وليس كذلك الاستحالة بل انما الاختلاف في علم امراته وانما اختلاف في علم امراته  
 وانما الاختلاف في خصوص الاستحالة في تلك الاستحالة وفاعلة المعرفة وانما ذلك وجه امره في العلم بعد الاستحالة  
 بعلم الانسان بعد العلم بقاء الامور العظيمة وهي اولى بالسؤال عن انما قد يتحقق في العلم امره في العلم بعد الاستحالة  
 سؤال في خصوص امره في معرفة العلم بالامر الذي لا يتحقق معرفة في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 الذي هو في العلم ببقاء زوال العين في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 الحكيم حقيقة واعرفه العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق  
 لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 في شدة ولا يجنب منه مع ان المتحقق لا يتحقق عليه انما هو في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق  
 الاستحالة وعنه حال بعينه الظاهر من الغريب ان هذا المتناقض قد يقتضي ان يعلم العلم بالامر الذي لا يتحقق  
 في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 الثاني في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 على اقل من انما لا يجنب منه مع ان المتحقق لا يتحقق عليه انما هو في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 السج ويزعم من غير انما لا يجنب منه مع ان المتحقق لا يتحقق عليه انما هو في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 ان في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 هو الاستحالة بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 المستعمل ثم ان المذهب في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 من العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 للفرق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 والمجيب واحد مجيب في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 ويعلم ان كون الموضوع عبارة عن العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
 حكم لا موضوع في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 اخر اضافة العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 ماسة في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر  
 في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر الذي لا يتحقق في العلم بالامر











5. تاریخ T

کتابخانه

2

[illegible]











العامس

وكان بعض المعينين هو الخوارج







الرجوع في صفاء وغاية والفرح بغيرها  
وعين ضم وصف الرجوع إلى علمته  
اليدوم يتوهم علما عقلا

[illegible]







في التدليل

1941

[illegible]



۵۹۰

[illegible]















































في موضعين لكم وحيث ان السمع والبالا يتعلق بكم من حيث هو فلا يمكن دفع احتمال اعتبار حضور البصر  
هذا المقام بالاصل لما كان لا محال انكم اعتباركم كون البصر من فعل مادة البصر او كونها في البصر فاحتمل  
الاحتمالات التي لا ترجحها الا في حق الحقيقة بل انما هي خصوصيات في حقيقة واحدة يدعي بالاحتمال  
التي لا تضر من اعتبار كون السمع على وجه يفتقر بعد الشواهد بان يكون مبدن المتروك وما كونه بالحيث  
فلا يكون لما تزداد من حيث ان البصر لا يظهر الا في مستعين بها الشخص فاحتمل ان لا يكون له الا السمع بالحيث  
اليدعي ان يقيد ويحتمل اعتبارا بكونه باطراف الاصابع ثم لا يكتفى بالمظاهر من كونها الاصل حيث  
امتناع البصر في البصر وتصور على وجه يمكن احكاما كونها اجزاء في العقل فاحتمل ان لا يكون له الا السمع بالحيث  
انعتق المعاد انقلبت اليها فالجواب ان ما قلناه من ان نقلت اليها البصر فاحتمل ان لا يكون له الا السمع بالحيث  
في البصر وهذا القول لا يؤول عن ان لا انتقال اليه فيها ولا معلوم عدم اعتبار الاصل في هذا الوجه  
المعصوم السمع بهذه الطريقة وان نقلت اليها البصر والى العقل وهو ما لا بد ان يكون له السمع بالحيث  
كونها من فضل زمان البصر فيضيقا باعتبارها من سائر الاحكام اذا ما اعتبار البصر في فضل استعمال العقل  
المعصوم والعقود ان الاصل في العلم هو العقل فاحتمل ان لا يكون له الا العقل في انما كانت في العقل  
صحة في هذه المرة هذا المعنى فاحتمل ان يكون السمع بالحيث وكون البصر من فضل مادة البصر وكون  
البصر لا يستفيد بل باعتبار انما يظهر انما كان من فضل فعال يتدفع بذكر السمع في مقابلها وبين القول  
فقد اعتدوا انما قد توجبوا في العقل فاحتمل ان يكون البصر في العقل فاحتمل ان لا يكون له الا العقل  
بل من انما استعمل وما هي من انما كان في العقل فاحتمل ان يكون البصر في العقل فاحتمل ان لا يكون له الا العقل  
انما لا وجه عند هذا الخلاف الاستنباط فيكون انما يشترط باقية مقام الترتيب انما لا يخرج من هذا  
التي هي انما عليه في العقل المعصوم وكذا لا يوجب الامر بالبصر عند انما يكون البصر واحتمل ان لا يكون له الا العقل  
على ما سطره انتم ثم وهذا الظاهر ان الامر بالاستنباط من جهة التقيد وانما قد ثبت ان الواجب على العقل  
وجوه خاص فلا بد من انما في البصر في المعصوم فاحتمل انكم لا حمل البصر على انما لا يكون له الا العقل  
فلا بد من كون البصر في العقل المعصوم كما انما لا بد من كون البصر في العقل المعصوم او ما كان في العقل المعصوم  
اللبالي لا يثبت ولا يتغير في العقل المعصوم ما لا يوجب من العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
الوصف كما يتصور في العقل المعصوم وانما كان وجوب كون السمع معصوم البصر لان مجرد الامر ما يثبت عند  
لا يدل على الوجوب وانما يستفاد في الزمان الخاص في العقل المعصوم لا انما لا يكون له الا العقل  
الكثير وانما يثبت اعتبارا بكونه معصوم البصر في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
ترد على الظاهر البصر في العقل المعصوم وانما كان وجوب كون البصر في العقل المعصوم او ما كان في العقل المعصوم  
كونه افضل من مادة البصر مع كونه في العقل المعصوم وانما كان وجوب كون البصر في العقل المعصوم او ما كان في العقل المعصوم

ان يكون

بأنه السابق مع انما كانت  
من حيث هو من حيث القوات  
الاولى

واستفاد

تأليفين مع الاعتبار كما هو في الاحكام فاحتمل انما كان في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
الطبيعي لا الاختصاص بها بل لا يكتفى بعدم وجود مادة البصر مع العقل في العقل المعصوم بل لا يكون له الا العقل  
ولا يظفر على عدم وجوده مع الاحتمال ومع عدم قيام الماء الجليل فان التقيد لم يثبت التقيد في العقل  
فاحتمل ان لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
العقل بالما المطلق وقد لا يبلغ هذه الشاكلة بالاستنباط في العقل المعصوم وانما كان في العقل المعصوم  
الاجزاء وانما كان في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
احتمل ان لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
الماء على الوجه المعصوم في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
العقل بالما المطلق وقد لا يبلغ هذه الشاكلة بالاستنباط في العقل المعصوم وانما كان في العقل المعصوم  
حتى تقوم انما يكون البصر في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
من جهة انما كان في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
المرجع في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
توضيح ذلك ان العقل عبارة عن استنباط الماء في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
اخرها انما كان في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
الوصف في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
قلت لا في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
وجوه العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
بجوه العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
من كون الواجب هو العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
هذا المعنى في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
بمنه وحيث انما كان في العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
فلا بد من وجوب العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
عقب عقل العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
خالدا في العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
وصل العقل بالبرهان فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
ان الاخر من العقل المعصوم فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل

الوصف على كل وجه في الماء  
لما وكونه في العقل المعصوم  
لاستفاد انما كان في العقل المعصوم  
فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل  
فاحتمل انكم لا يكون له الا العقل











والسنة

• تاريخ ارض مصر

سید محمد علی بن ابی طالب علیه السلام



الحق

ومن الجانيه الى حق الباطن الذي  
الذي ان شئت عدوته عظاما  
وان شئت جعلته رايح عظام الرشح







(2)  $\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

فانما هم  
واحدكم الاكابر

فهرست

٧ الاداء على الوجه

سید علی حسینی















١٧٧٧

2

[illegible]

و راجع الی صفحہ ۱۰۰  
الذی یقول لم یقدر علی التیام  
فانما انما یقول یقول الی



10

هذه عبارة ثانوية ساكنة موزنة  
التي هي عبارة ثالثة متوازنة في  
جميع الجوانب من القطع

من أصل الجهادي























الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

1942

[illegible]











تَحْقِيقُ

[illegible]

ان الوصول الى الشان مما لا يشك فيه  
الاستقامه للوصول الى الشان في  
التفكير من الشان والمصلح  
الغرض من الشان

۱۰۰

[illegible]

المسألة

25







١٤٠

3211

9. 11. 19

٧ الف ك م ن ان ك م ن هـ هـ ذ ذ ص ج ل ا ب ا ل ا  
هـ هـ ذ ذ ص ج ل ا ب ا ل ا  
المنع ما به ما به ص ج م ن ق م ل هـ ا هـ هـ ا  
فان افعال المرفوع في الحذف هـ هـ ا هـ ا  
عن ظهورها لان الاثبات في الحقيقة هـ ا هـ ا  
ولا سقطت وتظهر في الظاهر هـ ا هـ ا  
سقطت هـ ا هـ ا هـ ا هـ ا هـ ا هـ ا هـ ا هـ ا

三

کتابخانه  
جامعه اسلامی  
مدرسه عالی

9. 11. 19











وعبرنا فقال المأثرة لما برت والباطن ما مع التمكن من الألبان بالوصة على وجهه لا يصلح أن يكون خطا للغة  
منه قبل العمل ليس هذا إلا جعله سقوا للعلوة لعدم التمكن من الطهارة في أمد وقت قليل من ثبوتها  
الحار من قبل يمكن أن يعجز عن أصل لعلوة والجلبة عند الباطن والحار من غير أصل لعلوة لطيفه الغريزي  
التي بعد الحلات منها واجتراف الطهارة فلا يجوز تبعضها إلا لعنصر واحد من بعض أحوالها  
بغيره كدخولها في الماء من الأعداء فلا يمكن تبضع وجب استحباب الوضوء وإن لم يكن قد تبضع في وقتها  
صريحه أن يتبضع البعض لعنصره وانقطاع الماء ليس قاصدا مع بقاها والجلبة في وقت تبضعه لا يعم العمل  
سكتت أن البعض الحقيقي فحقن كمن الاندفاع الذي في ممانعة الأغذية من غير ذلك وأما اعتبارها  
أما لعلوة فلهذا الغرض فحقن الحلات وقدره على ذلك في السرى كما رأيت والجلبة في اللولول انقطاع  
الماء على أثره من غير موجب لعلوة شرطه وهو الحلات الحقيقية المقتضية للصلح في وقتها في كل وقت  
وفي الحلات عند ان الحلات وأما جبره وهو أن يتابع من أعضاء الطهارة ولا يفرق فيها إلا لعنصره بانقطاع الماء  
ثم يجرى في أصل السقاء فان حلت أعضاء الطهارة أعماد الوضوء وإن بقيه غيره فلهذا من غير هذا أيضا طاهر  
للعنصر المتبعض وهو جبر شرطها في كل وقت من يوم التكليف وفي الجمل والعنصر والولولالات من غير الأعضاء  
يخرج بعضها في بعض خبر ما عجب ان تقدم وهذا صريح في أنها تبايع في بعض الحلات مثل سائر الزمان في الماء  
الأولى قبل ان اقل الماء الحار بها الثانية قبل ان اقل الماء في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
فظهر ان الشيء في كل وقت من يوم التكليف لا يفرق في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
الشيء قد ذكره في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
للجلبة في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
وعلم العمل في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
الاحتياط لان الأمر المطلق يقتضي أن يكون الماء والجلبة في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
أخل بالثبوت احتياط لم يطل الوضوء لا مع حواف الأضواء ولا يتحقق الاشتغال مع الأضواء لا يتحقق  
وسمى الموضع ملاك من دواعي الصلابة في هذا الخبر في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
مقتضى العمل في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
أما الوضوء معتد الطهارة وليس لها في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
كثيرا من جهاد الأضواء في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
حيث أنها صليان والدليل على ذلك ان غدا لا يجوز من غير الماء في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
فان التامر من العام والعنصر في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
يشتمل عليها والشك في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف  
أو كذا هذا مع ان غدا لا يجوز من غير الماء في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف في كل وقت من يوم التكليف

٧ الوجود فلا يعقل ان يحب ان يكون له  
مقتضى الوجود والاحسان انما  
مقتضى المحبة فلا يعقل ان

[illegible]







فقد قرأ الشيخ  
الحمد والثناء  
على من نقل

گفتگو

[illegible]



















على مشروعية ترك أفضل مع القدرة  
حتى بالنسبة إلى الجواريل المشروعية  
مع الجهر عن الفضل لا دليل على

21







































































لا تخشوا الله ربكم ولا تمشوا في الأرض  
تفرون

هذا الترتيب ما ذكره في هذا القول من أن يكون من أجل العلم بحصول الحائز من هذا المكسب والحقائق التي  
بما تبارك وتعالى شأنه وأما هذا فإن معنى الذي جاءه وهم من وجعهم من قاعده وان كان من غير العلم بالان  
تابع له معصوب من بعد اعتبار ما فيه من اعتبار ما في الجلبه والحقائق التي ذكرها من قول  
ان المكسب من بعد تقديره وقال انما كانا حاصل المكسب هو محرم العزيم فيجوز انما ذكره ومكسب ما كان  
ان كان محرم بالمعنى الذي ذكره يعني فكيف كان في هذا الجلبه الى البيت بالمعنى الاضطراري الذي هو في البيت  
ابن المني والبيت من قبله لا روي الا باعتبار شئ من الحرم يمكن انما حرم بيت البيت الذي يقع في الحرم  
لرب البيت وقوله ان من لم يجد البيت الحرام فاما الناس لا يدر في بيت البيت الحرام وهو لم يدر  
عارة اخرى من كونه اصل ما تم لجأوا في بيوتهم فاما من لم يجد البيت الحرام فاما الناس لا يدر في بيت البيت الحرام وهو لم يدر  
يظهر من مجموع الايات والاصناف من الحرم والبيت الحرام والمسجد الحرام فاما القصة كلها فيشعر ان هذا البيت الحرام  
هو الفضل الذي يقع فيه البيت الحرام وهو في الحرم والبيت الحرام فاما القصة كلها فيشعر ان هذا البيت الحرام  
الحرم ويكون الحرم فلهذا في معنى البيت الحرام واحد كما هو في الايات التي ذكرها في قوله انما هذا البيت الحرام  
عامة في جميع الناس في جميع الاحوال والمسجد الحرام ومن الايات قوله انما هذا البيت الحرام  
انهم بعد من المسجد الحرام وما كانوا اوليا ثم ان اولها في الايات المقترنة وقدره في البيت الحرام  
بأنه الاصل لما كان الحرم ومنها قوله في سورة التوبة الا الذين جاءهم عند المسجد الحرام وقوله  
يقع عند المسجد بالمعنى الاختصاص واقع في الحرم ومنها قوله في الايات التي ذكرها في قوله انما هذا البيت الحرام  
عارة المسجد فخره بمسجد الله الذي ذكره في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام  
المسجد بالمعنى القابل للبيت قطعاً من المرد بانها البيت الحرام وقدره عند الله في الحرم والله اعلم  
فاما في الشكر انما هو من احد الله تعالى من المرد بالسجدة ما بين البيت والعمارة فيقال انما جاء به وهم  
وكنها في شطبتها وتزورها بالسجدة ومنزلتها والاشتغال بالعبادات فيها والصلوة والصلوات والادب في  
ما لم يكن له كعبه في الدنيا وفي الحديث القدح من روي في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام  
قطعة بديعة من تاريخه في قوله من روي في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام  
الذي يستقيم وصح في الاستقام في البيت الحرام والاقبال اليه والخشوع له بل في نظر البيت الحرام منهم من  
سوى عارة المسجد الحرام فكيف يفتقر حصاره وشيبه هذا العمارة والقارة فعل من من يفتقر  
ما حلت عليها الا من يفتقر لغيره فان الناس لا يدر في بيت البيت الحرام فاما القصة كلها فيشعر ان هذا البيت الحرام  
فقره في قوله في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام  
وانما في الشعر المسجد الحرام وبالحج البيت وفيه الجاهل ويعمل العلاء في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام  
ان عليه السلام قال الناس لا يتأخرون ولا يخجلون من قول الله تعالى في قوله انما هذا البيت الحرام وقوله في قوله انما هذا البيت الحرام

بسم الله الرحمن الرحيم

25







• الصلاة أو الطرقات

ان كبريلا افضل من كبريلا  
حال من هذا النوع وما يلا

1

[illegible]











في الإلهام

عن محمد بن خالد عن علي بن الحسين  
عن الحسن بن أبي حمزة عن أبيه عن

۴ در حدیث آمده است

ما

[illegible]







كون النوبتين المتتبعين المتكافئتين

[illegible]

المختصر

۱۰۰

[illegible]











بالعلم والفضل والفضل بالفضل  
شأنه في الإلهيات قال عن من قال  
عنه لا في العلم والفضل ولكن في العلم  
العلم

4

۱۰ فالکوب



































[illegible]

21. 1857

[illegible]















عليه لا مانع من ان يكون الحدث وحصول الطهارة نكاحا وان كان هذا المستقل للسبب واختلاف حقيقة الاحداث  
ولم نقل بان الاصح مرتبة من الاكثر فلا اشكال في عدم استقلال الفعل بوقوع الحدث في انما كانت ملامح من زوال  
حدث الخبايا وتبين حدوث الاصح فلا يتصور بطلان هذا التقدير بطلان ما ينزل احدها بوجه ما يحدث الاصح  
يتصور بطلان مثل الخبايا فيحصل الحدث الاصح ولم يصرح بتجديد بطلان الوضوء فيحصل الحدث الاصح في حدوثه من حيث  
انما لم يصرح بعدم استلزامات المستقلة لاختلاف حقيقة الاحداث واستقلال الحدث بالزوال لغيره الا ان  
وما على تقدير افتراض حقيقة الحدث واستلزامه لاختلاف الحقيقة والضعف فلا يرد في استقلاله في الحكم  
لعدم استلزامه لاختلافه على ما في مقتضى الحال فانما في الحدث والبول في وقت من وقت ما ينزل  
كما هو المخرج من حيث انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الصح والرفق والنجس والنجس باختلاف الحقيقة وانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
اسباب الحدث الى اسباب الطهارة فثبت المخرج من مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
او مستقل للفعل ملاقاة فان قلنا ما تم حقيقة الطهارة وانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
اصبا في الملقاة وحيث لم يزل الفعل في احداث الطهارة لم يكن سبيل المارضا في الحدث فان المارضا لم يكن  
هو المخرج من حيث انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
لما كانت ايضا والتفتين ان لا اثر انما هو الطهارة التي هي حقيقة واحدة وانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
والوجود الصديق للضعف في حيل الحقيقة مع الشدة في الزوال ان قلنا ان حقيقة الاخبار في الحدث في مقتضى الحال  
الاكتفاء بما في بعض الاعضاء على وجهه واستيعاب البدن بالعلم بقية كاهر مخرج بعض المراتب  
التي تقتضي اليها الاشارة بحيث انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
احد وادعى من التبريد الذي يقتضي بحال الاضطرار مع ان العلم بعدم جواز العلم في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
التي هي مقتضى الادلة ان الوضوء دون العلم في التبريد والتمسك من جهة ارتفاع الحدث من حيث انما في مقتضى الحال  
قلنا ان الطهارة لا يتعدى قيام الحدث حيث ان كلا من العلم والوضوء وان كان في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
اثر في الحدث الا انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
للخفيف لا انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
مناجات من الاختلاف في احد من المجلتين وبين الامور في الاخرى من جهة اختلاف المراتب والاحكام  
من الاكساب لا يخرج من احد الامور من حيث انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
لا يصح لهذه المرتبة من المقادير فليس اساسا انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
هذا حقيقة الاجتهاد مع السبب انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال

الادلة

نحو

محدث الطهارة من غير انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
لا يتعدى الا بالطهارة الملائمة وهذا مقتضى اجتهاد الحدث والطهارة والافاضة التي اجتهاد الحدث من انما في مقتضى الحال  
واما الطهارة الملائمة فلا يتعدى الا في احداث ما ينزل احدها بوجه ما يحدث الاصح  
ان قلت فما معنى وضوء المايمن واليسار والطين والسحق فقلت انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
من الشدة ما يجاوزها لم يزل السبب الطهارة شيئا الا انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
منه انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
بل انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
لما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
والذي يقتضي من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
لما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
من الاحكام ومن حيث انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
مع انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الوجه لا يتعدى انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
وما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
فيما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الشرع من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
وهو في الاصل اسم معناه مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
المخرج في الاضطرار انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الاكثر من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الذي يقتضي من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
فالمخرج من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
فيه والسيلان من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
كما يظهر من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
الاكثر من انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
خفت في المراتب وانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال  
ليس كل من الاضطرار لوجود الاكتفاء في المخرج وهذا هو الشرع انما في مقتضى الحال فانما في مقتضى الحال







۱۰۰

من ابرم سات

2

1. 1911

10



























وَمِنْهَا مَقْتَصَرَةٌ فِي الْبَرَاءَةِ  
الْمُقَرَّرَةِ عَلَى أَنْ أَقْلَ الْخَيْضِ  
ثَلَاثَةٌ

في الحقيقة اليوم

فصل

ضوءك هذا استضاء به ان هذا  
القضاء والادان كذباً ولكن يمكن  
ان يكون المراد بالقصص

على السبع الا على القدر في بيان  
الكل لا على بيان الاقتصار







[illegible][illegible]











غة فلو لم يستأوه سكا ومدا الى الاجتهاد فاعلم على ظنها انما اقره العادة وانما كان من غير  
 كونه حجة حقا وانما هي غير صحيحة لولا الاولى قوى الملازمة التغييرية التابع بين وجوبها لغيره وقد  
 ولا تغييره الواجب انتهى وقد ان كون حوزة الزمان التي هي حقيقة التغيير العفلي ناقضا لموجب  
 الذي لا يخلو الا لعدم حوزة الزمان من السببونات ولا يمكن المتعدي عنه ان ينقض على ان الفرق  
 ضرورية ان الحد والشيء امران متباينان ولا مانع من الحرب التغييرية وانما السبب التغييرية الواجب  
 بين الفعل والزمان وما العرف والا نام هذا لم يصح والحكمة حقيقة متباينة مختلفان ايضا والامسك التغييرية  
 ايضا يحصل مع ان اصل الحكم وانما هو مشهور الا ان الحق بين ما ذهب اليه الصوفية من عدم حوزة الزمان  
 في الاكسار الرابع الا مع الاقناع انك تجد ان الزمان لا يمكن ان يتشققا للزمن في السبب الصوري فكيف كان الفرق  
 من المقام وبين ما عليه عليه واضح يمكن الجواب اذ ذكر في البابا انه بان التغيير معناه وجوب الاعتناء  
 على السقاية بعد الاربعين من الطرد المحض ثم ترتيبا لا رويها تغييرا بين الحدود وفي تمام السبب  
 حيث التزمست باحدهما لتعين عليها وليس مرجع هذا التغيير الى حوزة الزمان الواجب ومنها في قوله  
 ما قرأنا في فان هذا ليس مع الفارق ضرورة ان مورد المقارنة في السن الاصل لغيره القسمة  
 حيث المراجحة في هذا الملحق ونظر بقية الواقع باننا لم ياتر قوله وهذا مستند الى سببها الذي  
 لما يتذكر ارا واقام عليه الحد الذي لا ينفصل عنها سابع معناه واصبح على ما مضى فان والعداوات والملك  
 صراحت واقضى هذه الدواعي من محبة المبالغ في طلب البلاد السبع واما قوله واقضى طرأ الظاهر  
 ان شرطنا ان اصل الطرد بعد عشرين كان السبق قوله حق تغييرها ايام معلومة فنقتلها  
 ان المرجع الى الله انما وجب اعدام تبين غلظتها وكونها متباعدة واذا عاينت لها ايام معلومة  
 غدا الاولى وجرى عليها حكمها فلو لم تجز في حالات السقاية فمع ان هذا الحصر صراحتا في الرابع  
 الاقسام وفي العلوم انما لا يتم الا على ما مضى فانهم قوله انما على ايام معلومة اعارة لما قلناه  
 وشرحه في خارج عن ذلك بان جميع الاقسام في الاقسام في الترتيب المتقدم فلو لم يفرقنا جميع قدر  
 سابقا ان كلام النبي صلى الله عليه وسلم في ان الحد احد الاربعين لا يحد السبع وانما هذا  
 التبيين على ما مضى لا على ما اشتهر من التغيير في بعض العلوم في ان وتبيننا المتباعدة اسبقا  
 في الشهر الاول لا يمكن بعد البقاء وهو ربما لا غلب في طلب البلاد السبع وهذا لا ينافي  
 الاقتصار على الست اياما والغالب على ما مضى في الست والسبع لا ينافي في كذا الغالب اقل انها  
 واكثر في التمثيل الحشره هذا على ما مضى وانما على المسكون فلا يجوز الاقتصار على السبع وتبين  
 ان الحكم هو التغيير قوله وان استمرها الدم اشهر هذا في في والظن ان في السبب والادوات  
 بل الشهر العفلي غير غيره وان الحكم في هذا الشهر الاول الاقتصار على الايام الذي يفسد الطباق

18

[illegible]



قوله وانما جعل الوقتان قال في الحق قد عرفت ان هذا تعليم للعدل مع اهل الخلاف فالزمان هو ما لم يزل  
منه على قدر عقولهم الضعيفة وامرهم السقيمة فان الاطيان بالخلاف لا يحصل الا بالنكر على  
منه واحد واعتبار اول درجات النكر لا توقف على دليل كما ان حصول الاطيان من من  
واضح فان العلم كسب الامر بغير اخل من مستقيم بغيره فلهذا وان الاصل من من  
احتمال لا يخلو من المستند فاقول ما ترى وما يضاف من المفسر فكل من انما الذي يقتضيه طبيعتها  
واذا لم يزل في الشهر الثاني في ذلك الوقت من ذلك العدد اطاعت بانها الذي يقتضيه طبيعتها  
ان هذا خلافا من هذا هو الشرع باعتبار النكر والافتقار واول درجاته وانما عدم دلالة الحجج على ذلك  
فاما اشتراط الدوام في الحصة والحرف كما يشاق من جهة الجمعية لا يفسر لها اعتدال بل معناها  
بمعنى الحرف وما من لئلا نكر من جهة الاستعمال وحصوله من من في معنى اللفظ المستعمل  
الاسم عند الاستعمال فظهر الحرف في الحقيقة كما يظهر في اللفظ وهذا يقتضي الحققين ان دلالة  
الحجج على كل من الافراد بالمطابقة فلهذا في اسم الحجج فان دلالة التعليل لا تقتضي انما الجمعية في اسم  
معنى استقلال في معنى الجمع الى وهذا هو الشرع باعتبار النكر منها فليذا ويجمع فلا فرق بين  
الجمع وبين عصا من الفرد فبطل ما يترجم من افراد الجمع جماعات كما ما يترجم من الاستقلال في مثل  
لا يترجم التثنية بل لا كما من علم الحكم لما في الاثنية لا يستلزم نفي الصدق على الا  
كما هو الحال في المعز فان هذا يعرف في الحكم بالجمع لا يقتضي دلالة الموضوع فان هذا هو اسم  
لا الحجج في معنى فلا فرق بين ان يترجم في الصلوة في يوم القراء او ايام الايام مع ان الايام التي تترجم  
الصلوة فيها انها ايام لقراء واحد لا للقراء فلا فرق في القراء الماضية لا تكون في الصلوة في ايامها فلا  
فيها انكر ما يقتضيه من القراء فحق هذه الجمعية لما ساق في ايام التي هي الموضوع لقراءهم وهي الصلوة  
فقط فانه فان اختلف عليها ايامها الى هذا بيان حكم الفرض الاخر في معنى المستند وهو انما  
الامر بالمستند الى الفرض السابق وهو استقلال المعلن واستقامة الحيف وتبين الامر بغيره من القسم الثاني  
حكمها في الاصلان المستند ما انتهى امرها الى ان تترجم في القسم الاول وانما في الثاني وانما في  
ما كانت عليه من الاصلان المستند ما انتهى امرها الى ان تترجم في القسم الاول وانما في الثاني وانما في  
المستند الذي كان له اول الامر هذا الضمير منه الذي انما تترجم في القسم الثاني وانما في الثالث وانما في  
الاول والآخر من هذا من فصل على النكر والناس ولكن كذا الناس لا يكون في النكر في النكر في النكر في النكر  
فرض السابق وانما كذا ما صدر عن الاعجاب بغيره ما فهم ما تخرج من النكر في النكر في النكر في النكر  
معها الاصل العلم فانما كانت في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر  
كالعدم لعدم ترسب الاصل في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر

٨

مستند

لا يترجم

لا يترجم انما هي على زمان الحال فعلمها بان زمان معينها ما هو الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
طاهر وهو عين الجبل وقد يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
السقطة وهو عين الجبل وقد يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
مرجعة لا يترجم والاول قد يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
كالصلوة والصلوة على الدوام لا يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
ما يترجم في الاصلان المستند ما انتهى امرها الى ان تترجم في القسم الاول وانما في الثاني وانما في  
هو الذي في خزانة النسخ الحيف الذي في كونه اذ في قدره مكنون في كونه في رتبة الاحكام الا ما في منها  
كحرفه على حال الحيف وكذا لته بعدة وقد لا العمل وقد يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
فان من الذين لا يترجم في ذلك ان وجوب تترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
ما يستقل به العقل فان الاطاعة للمولى يخرج مجرم بالذات وهذا في حال التكرار في القدرات الصورية  
فانما الموضوع في كل من التثنية العذبة واسترعت جميع بين حتى الوردية في حصة من هذه التثنية  
العبودية فلا يملك من مسكن من شأنها ان يكون في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر  
من غير ان يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
والله اعلم عند الله كما انما يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
الحال فان القدرات المعز تترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
عنها وان التثنية يعاجل عليها التثنية من المعز كما ان القيام عند المولى يقتضي الذي هو حصة الصلوة الله  
عليها بقوله تعالى في قوله انما تترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
هو المعز عند الصورة الصلوة عند العرف والافان العرف من الماهيات المعز من الشرعية مع ان الحجج  
والشرائط والموانع مأخوذة من الشرع على العقل واعتبار عدم محو الصورة امرنا في ذلك في الشرع في الشرع  
لا الشرع ان قلت ان مقتضى ما ذكره من كل عبادة واطاعة في المعز من الصورة فاصيد بغيره وانما  
في تأمل الاصلان المستند ما انتهى امرها الى ان تترجم في القسم الاول وانما في الثاني وانما في  
الشرع لا يملك من مسكن من شأنها ان يكون في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر  
المعز عند المولى فغاية ما يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
القدم في التثنية وانما يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
الشرع لا يملك من مسكن من شأنها ان يكون في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر في النكر  
كالصلوة بل بما يجب التثنية انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو  
الحديث ما نفاهاها بالصورة من حيث انما يترجم انما هي على زمان الحال ومستقل بالعلم بانها ما هو

بالا















لا يصلح

ان جود لون الفضن بالصفرة لا يدل على خروج الدم بل ربما يكون شيئا داخل الفرج من السائل  
 ومثل هذا لا يوجب قاعا موجب للعلل الدم الذي يخرج قريبا من المكسوف عند اوصاف المزيج  
 الفقرة الثانية من حيث دلالته وتوضيحه من التفسير بان الطراوة لا تكون صابرة والمزيج  
 فاحضر لا حرة النجا ومنه الكرمف والعدم وجوبه للعلل بخروج المزيج مطلقا وتكرره بتكرر السبب  
 وهذا هو الذي اختاره وقاله عبد الله بن عبد الله في حديثه عن الحسن بن علي قال ما دار حال الدم  
 قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل وفي الوقت من ذلك الشهر ما نزلت الحصة فقلت  
 الصلوة عددا يا عبد الله التي كانت تغدق في حقيها فان انقطع عنها الدم قبل ذلك فقلت قلت  
 ان لم ينقطع الدم منها الا بعد ما مضى الايام التي كانت ترى الدم فيها يوم او يومين فقلت قلت  
 وتشتد في وقت الظهر والعصر فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 وجعلها للعلل وان حارحت الكرمف ولم يسيل فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 اذا اكتسبت الكرمف بسيل من خلف الكرمف لا يرقى في رجليها ان فقلت قلت قلت قلت قلت  
 ثلث مرات وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت وتحت  
 فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 ما اختاره منها امره على انه لا يفسد في وقتها الدم لعلها لا يفسد في وقتها الدم لعلها  
 على الدم في مقام البقاء واعطاه الطاهر كما يظهر من قوله عليه السلام للتفصيل وهذا تفصيل  
 بان لا فساد لعلل المزيج الدم كما يراى لاحداث ومنها الامر بالاستيقاظ بعد العسل ثم النظر  
 ومكران وجوبه بعد العسل في تلك الحال لان المزيج من وراء الكرمف فانه المراد بالسيلان  
 فان خروج الدم كما يلا في اوقات عبارة اخرى من السيلان وسرعة البقية بها بهام للكثرة والقوة  
 فضلا عن الدلالة فالامر بالصورة عبارة اخرى من خروج الدم على كل حال من وقتها  
 اذا فقلت الصلوة فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 اليها ولا يحال فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 الصلوة بالجملة لعدم انقطاع الدم في تلك الاحوال من الحدث ما بين وقتها وبين وقتها  
 الصحيح المطلق فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 الا في المزيج من وجوبه لان الاستحاضة لا اثر لها لعدم تبين تبين المزيج ولما فرغ عبد الله من  
 بيان الحكم قال لا استيقاظ بعدى لبيان الحكم مع طرح الكرمف وزوال المانع فقال ان خرج  
 في وجوبه للعلل والى ذلك قوله عليه السلام ولا غسل عليها بيان لقوله لا تغتسل وتغتسل وتغتسل

دلالة



دلالة على امره ومنها وصف الدم بان لا يرقى بعد قرايم بسيل من خلف الكرمف شيئا  
 فيه بقرينها بان اعتبار السيلان والصبان ما هو لعدم محض المسح بالاسطوانة لا لاجل  
 كما تبين وسلك عبد الرحمن ما عداه من الدم من السحابة ابطاها من وجوبه وصل طوط  
 بالبيت قال فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 فيه خلاف فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 تغتسل كرسفا اخر من يغتسل في ذلك وما سألنا فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 لعل واحد الحديث ومما دونه الرضا ايضا وجوبه للعلل بخروج الدم بعد ايام الاستحاضة  
 دوران وجوبه بعد الاستيقاظ بعد ما مضى الايام التي كانت ترى الدم فيها يوم او يومين  
 الكرمف وتبين ان ساقا في التغير بالظهور ولا لعل ان الحكم بان يرد له وان اصابت  
 من الكرمف اما هل تبين المزيج الاستحاضة المقدار وبعد ظهوره فان رقة الدم بعد ذلك الكرمف  
 بالعلل الثاني كان الدم صديدا لا يرقى في كل مناصر من مجديا لعل الحاصل الامع الجعي فقلت  
 في ذلك صديدا لعل ورد في رواية عن جعفر عليه السلام قال سئل عن الطامث فقلت بعد  
 اياما كيف يصنع قال تستنظرون يوم او يومين ثم هي متحاضة فقلت قلت قلت قلت قلت  
 يوم يومين لم يبق الدم فقلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت قلت  
 العسل المأمور به اما هو الاستحاضة وانها في نفسها حدث يوجب العسل كقوله هادما لما استوفى  
 من التفتيل في قدامه وتبين الذي هو موجب لفصله الاجابة الاحتمال والاحتياط والاحتياط  
 والاستدفاع ايضا كقوله في هذا التحصيل المقدار حتى اعتبر بعضهم كونه الفلتة منقورة  
 لا تنقي الفتوة فان هذا هو ما سألنا الغرض الاستيقاظ وكما يدل عليه الاستفسار والتمسك وقوله  
 وتحت كالمسح بوضوء عبارة اخرى من عدم اعتبار العسل بعد الاستيقاظ في شيء من الصلوات في  
 تعلية على عدم تغتسل الدم ولا لعل اخرى واضع على دوران تحته الحديث مدار بخروج المزيج  
 بالفتوة بقرينها بان يحال للعلل من حيث عدم منع الكرمف من المزيج لان حيث المقدار كرمف  
 فيه ولا لعل هذه الرواية في دوران وجوبه للعلل مدار خروج الدم لا يرب ولا اشكال من وجوبه  
 مروي في الجعي عن جعفر عليه السلام قال الاستحاضة تفقد ايام قريتها ثم فقلت يوم او يومين فقلت  
 ذات لعل الفلتة وان هي لم تظفر اذ فقلت واخبرت ولا تزال تغتسل من العسل حتى يظهر الدم على  
 الكرمف فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت فقلت  
 اغتسلت من الدم واستوفيت ولا حاشية لها الا لعلها ما هادما الا ان يظهر من وجهه وتبين بان  
 على الكرمف مع تغتسل العسل بعد الاستيقاظ فقلت بانهم من التفتيل والى ذلك قوله





کتابخانه  
مکتب  
محققان  
تبریز ۱۳۶۵ قمری

والموترة مثلا واحدا للغير وروى ان ابي يعقوب عن ابي عبد الله ثم قال استخاضنا اذا مضى اليه ان  
اخفقت واحتشيت كرسها ونظرفان ظهر على الكرسف زاد كرسها ووضعت وصليت والكر  
بالوضوء بعد الظهر على الكرسف وانما زاد الكرسف من اوقى لادلت على الجلال الغفيل وروى ان  
وجوب الغسل لما اراد الخروج فان هذا ليس من الغفلة فكيف زاد الكرسف ونزولها ليس الا  
للاستيقاظ بانما زاد الكرسف وجبت لا يخرج الدم فلا غسل عليها وهو على وجه اخرى عروب  
الوضوء بالانقريب الذي عرفته وروى محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الما بعد اذا فرغت  
وما بعد ايامها التي كانت ترى الدم منها فلتغسل عن الصلوة يوما او يومين ثم تتركه فان  
الغفلة دم لا ينقطع فليصحب بين كل صلوتين بغسل ويصحب منها زوجها ان احب وجبت لها  
دلت على ان ايجاب المصنوع للغسل انما هو لعدم حصول الغفلة بالاستيقاظ انما زاد الكرسف  
حيث قال قلت لا يجعلا ثم انما ام ولد في الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلوة قال فقال لي  
ادامرت الحامل الدم بعد ما يحض عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر  
كانت تغتسل فان دلت على من الدم ولا توطئ نفوسنا ونحسب كرسف ونظف واذا طهرت الحامل  
قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم فليقل اوقى الوقت من ذلك الشهر فانما الحفلة تترك  
عدها اوها التي كانت تغتسل فيها فان انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغسل وتغسل وهو ان كان  
لغسل ما زهره وهو ايجاب الاستخاضة للوضوء الا انما مقام الاحمال فان الامر بالوضوء في الاستخاضة  
لا ينطبق على فهم ايضا حيث لم يتعرض للغسل للاستخاضة بوجوب من الوضوء مع ان الغائبة الى الاستخاضة  
هي في غير الغفلة فلهذا انما المقام ليس مقام بقرض الغسل وانما المقصود التقرب من الغفلة والاستخاضة  
لعدم سقوط الصلوة في الاستخاضة فلا دلالة فيها على انه هذا الوضوء للاستخاضة بل المفروض كون الدم  
مجا وزاد الغفلة بقرينة الامر بالاحتشاء وجوب الغسل في ما لا يربك فيه قال ابو الجهم في المختصر  
فتشبه بها تغسل ثم افاضل والتي لا تغتسل معها الكرسف تغتسل في اليوم والمكة مرة واحدة  
وهذا مطابق لما اخبرناه فان الغسل الواحدة اليوم والمكة ما لا يدمن ان استمر بها الدم وان استوفت الا  
لا يلحق في الغاء الكرسف في كل يوم مرة بحسب العادة وقال ابن فضال انه ان لم يظهر على الكرسف ولا  
وضوء عليها ولا غسل وان ظهر فغسلها لكل صلوتين غسل يمين بين الظهر والعصر بغسل يمين اليمن  
والعشاء بغسل يمين اليمن بغسل وهذا ايضا مطابق لما اخبرناه وولدت ملكيا الاخبار قال الولد  
والاستنباه من شيخنا الحفيد نورا بعد ما الى حرمه وتبعه من شاء بعده من نكاحه وتلا مدة  
تلا مائة وعقد بهم واستدوا لما توهده بالاخبار الصريحة في ابطال دعويهم وبالنسبة فيما  
فسرنا بها الاخبار استغنى عن التعرض للاقوال وكلمات الرجال وفتنا الحمد والثناء المست



